الفصل الثاني

مفهوم علم القراءات، ونشأته والمراحل التي مر بها، وشروط القراءة الصحيحة، وأنواع القراءات

المبحث الأول

مفهوم علم القراءات، والفرق بين القرآن والقراءات

سيكون الحديث في هذا المبحث في تعريف علم القراءات، والفرق بين القرآن والقراءات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف علم القراءات:

أما القراءات لغة، فهي جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ، يقال: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآناً، بمعنى تلا، فهو قارىء، والقرآن متلو[1].

أما علم القراءات: «فهو العلم الذي يعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزواً إلى ناقله»[2].

وقال بعض العلماء: بأن القراءات علم بكيفيات أداء كلمات «القرآن الكريم» من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف»[3].

وقال الدمياطي: «علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع»[4].

---

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص٦٢.

(٢) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص٣.

(٣) د. محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، ص١٦.

(٤) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٥.

وموضوع هذا العلم هو: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها وكيفية أدائها، واستمداده من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى رسول الله ﷺ.

والمقرىء: مَنْ عَلِمَ بها أداء ورواها مشافهة، فلو حفظ كتاباً امتنع إقراؤه بما فيه إن لم يشافهه من شيوخه مشافهة.

والقارىء المبتدىء: من أفرد إلى ثلاث روايات، والمنتهى من نقل منها أكثرها[1].

ثانياً: مصدر القراءات[2]:

القراءات القرآنية المتواترة هي جملة ما بقي من الأحرف السبعة التي نزلت على النبي ﷺ، ومصدرها الوحيد هو الوحي الرباني الذي نزل به جبريل الأمين عليه السلام على النبي ﷺ عن طريق النقل الصحيح المتواتر.

قال الله عز وجل عن النبي ﷺ في تلقيه القرآن والقراءات: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٣-٥].

وليست القراءات القرآنية مأخوذة من خط العرب، أو رسم المصحف، أو اجتهاد الصحابة أو التابعين، فلا مجال للرأي والاجتهاد في تحديد قرآنية الرواية، ونسبة القراءات للقراء كما تقدم في كلام أبي عمرو الداني هي نسبة اختيار ودوام ولزوم ورواية واشتهار، لا نسبة اختراع ورأي واجتهاد.

ثالثاً: الفرق بين القرآن والقراءات[3]:

القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المعجز المتعبد بتلاوته والمنقول إلينا نقلاً متواتراً، والمبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس، وعليه: فالقرآن الكريم هو الوحي الذي أنزله الله عز وجل على قلب محمد ﷺ، ونقل بالتواتر.

---

(١) انظر هذه المقدمة في علم القراءات: ابن الجزري، منجد المقرئين، ص٣-٥، وعبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص٧، وإبراهيم عطوة عوض، من مقدمة تحقيق شرح الشاطبية، إبراز المعاني لأبي شامة، ص١٢.

(٢) الدكتور عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، ص٧٩، ١٠٥.

(٣) انظر هذه المسألة: د. محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، ص١٦-١٨.

فهل هناك فرق بين القرآن والقراءات، وقد علمنا بأن القراءات هي كيفيات أداء كلمات القرآن، مع اختلافها معزواً إلى ناقله، ومنها المتواتر والشاذ على ما سيأتي.

بادىء بدء لا بد من القول بأن الإمام بدر الدين الزركشي يرى بأن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، حيث يقول: «واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها، من تخفيف وتثقيل...»[1]. ومنه أيضاً: التخفيف والهمز والتسهيل والتحقيق، والفتح والإمالة، وغيرها من أوجه الاختلاف سواء وقع في الأصول أو في فرش الكلمات.

وتابع الزركشي في هذا القول القسطلاني في لطائف الإشارات، والشيخ أحمد ابن محمد الدمياطي، صاحب إتحاف فضلاء البشر.

وهذا الإطلاق من الإمام الزركشي يفيد كون القرآن والقراءات شيئين متغايرين مختلفين مطلقاً من كل وجه، وهو إن كان يقصده الإمام فليس بصواب؛ لأن القراءات الصحيحة المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول ما هي إلا جزء من القرآن الكريم، فبينهما ارتباط وثيق، وهو ارتباط الجزء بالكل.

ولعل ما قصده الإمام الزركشي أن بينهما ارتباطاً وثيقاً، وتداخلاً لا ينكر، حيث قال: «ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجوداً بينهما، بمعنى أن كلاً منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى هذا التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئاً واحداً، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح، وبيِّن»[2].

والذي يبدو أن القرآن والقراءات ليسا متغايرين تغايراً كاملاً، بل هما متغايران من وجه، حيث إن القرآن يشمل مواضع الاتفاق والاختلاف التي صحت وتواترت عن النبي ﷺ، والقراءات هي أوجه الاختلاف سواء كانت متواترة أو شاذة، ومعلوم بأن الشاذ لا يصح كونه قرآناً.

---

(١) الزركشي، البرهان (١: ٣١٨).

(٢) المصدر السابق.

كما أنهما ليسا متفقين مطلقاً، بل هما متفقان من وجه أيضاً، فإن القرآن هو الوحي النازل على النبي ﷺ، والقراءات الصحيحة المتواترة جزء من هذا القرآن.

ويرى الدكتور محمد سالم محيسن أن: القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، أي: أنهما شيء واحد، ودليله: أن كلاً منهما وحي منزل على الرسول ﷺ[1].

والظاهر أن هذا الرأي ليس بصواب؛ لما يأتي[2]:

١ ـ أن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن كله، لأنها موجودة في بعض ألفاظه، فكيف يقال بأنهما حقيقتان متحدتان.

٢ ـ أن تعريف القراءات يشمل المتواتر والشاذ، والقراءات المتواترة من القرآن قطعاً، والقراءات الشاذة لا تعتبر قرآناً، فكيف يقال بأن القرآن والقراءات على هذا الإطلاق حقيقة متحدة.

لذا، فإن المتتبع لروايات الأحرف السبعة، وما تتضمنه من معان ودلالات يجدها تدلل على أن القرآن الكريم هو الوحي الذي أنزله الله عز وجل على نبيه ﷺ للبيان والإعجاز بما يتضمنه من أوجه الاختلاف التي تواترت وهي الأحرف السبعة، والتي سبق بيان معناها، وأنها كيفيات مختلفة لأداء كلمات القرآن الكريم، ومن هذه الكيفيات ما نسخ، ولم يتواتر، ومنها ما صح وتواتر عن النبي ﷺ، وهو جملة ما بقي من الأحرف السبعة.

والمدقق في: كلمات القرآن الكريم المتواتر: يجد أنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الكلمات التي لم تنزل إلا بوجه واحد، وبكيفية واحدة، وهي أكثر القرآن الكريم.

القسم الثاني: الكلمات التي نزلت بعدة أوجه، وهي جملة ما بقي من الأحرف السبعة، وهي أوجه الاختلاف التي ينقلها القراء بالتواتر جيلاً بعد جيل.

---

(١) القراءات وأثرها في علوم العربية (١: ١٧-١٨).

(٢) الدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات: أحكامها، ومصدرها، ود. حازم سعيد حيدر، علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ص٢٢٤ و٢٢٥.

وعليه: فإن القرآن والقراءات المتواترة حقيقة واحدة باعتبار كونهما وحياً من عند الله تبارك وتعالى؛ فإن القراءات المتواترة والاختلاف الثابت عن النبي ﷺ في بعض الكلمات جزء من الوحي النازل على النبي ﷺ.

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان باعتبار طبيعة كل منهما، فإن القرآن هو كل ما نزل من عند الله عز وجل سواء كان بوجه أو وجوه ونقل بالتواتر، وهو في الحالتين نزل للإعجاز والبيان، والقراءات بنوعيها المتواتر والشاذ، وهي الكلمات المختلف فيها.

ولذا فإن القرآن الكريم أعم من القراءات القرآنية المتواترة، كما أن القراءات الشاذة ليست من القرآن، والقراءات القرآنية المتواترة جزء من القرآن، ولا تنافي بينهما فكل قراءة صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ هي بعضٌ من أبعاض القرآن الكريم، نزلت رخصةً وتخفيفاً على الأمة كما ثبت ذلك في أحاديث الأحرف السبعة.

المبحث الثاني

نشأة علم القراءات والمراحل التي مر بها

القراءات القرآنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنزول القرآن الكريم، وقد تقدم أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وقد كان النبي ﷺ يقرىء الصحابة رضي الله عنهم بهذه الأحرف، وكل واحد منهم يأخذ القراءة، ويقرأ ويُقرِىء بحسب ما تعلم، وانتشر الصحابة في الأمصار وتلقى منهم التابعون هذه الأحرف، وأخذ الأئمة عن التابعين حتى وصلت إلى زمن التدوين على ما سيأتي تفصيله.

أولاً: متى كانت الرخصة بالأحرف السبعة؟

لقد وقع الخلاف عند العلماء في بداية نزول القراءات وأوجه الاختلاف في الكلمات، هل بدأ نزولها في مكة، أو في المدينة، على قولين:

القول الأول: أن بداية نزولها كان بمكة المكرمة، وذلك للأدلة التالية[1]:

١ ـ الأحاديث الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف، ومنها: «أقرأني جبريل على حرف واحد، فراجعته، فلم أزل أستزيده، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» فوجه الدلالة واضح في أن القراءات تزامن نزولها مع نزول القرآن الكريم، بدليل قول النبي ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف، أي: بداية نزول القرآن الكريم، وهكذا كان يطلب النبي ﷺ من جبريل الزيادة.

٢ ـ أن القرآن الكريم نزل بحرف، وبأكثر من حرف، والناظر في سور القرآن الكريم يجد أن معظم سور القرآن نزلت بمكة، حيث إن عدد السور المكية ثلاث وثمانون سورة.

٣ ـ أنه لم يثبت بسند صحيح أن هذه السور نزلت مرة أخرى بالمدينة المنورة، فعدم نزولها مرة أخرى دليل على أنها نزلت أول مرة في مكة مشتملة على الأحرف السبعة.

---

(١) د. محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية (١: ٥٠-٥١).

٤ ـ أن الغاية التي من أجلها نزلت الأحرف السبعة هي التخفيف عن الأمة على اختلاف لغاتها ولهجاتها، وهذه الحالة موجودة في مكة، ثم إن الأمة أحوج ما تكون إلى التيسير والتخفيف في مكة قبل المدينة النبوية.

القول الثاني: إن بداية نزول القراءات القرآنية كان في المدينة، وذلك للأدلة التالية:

١ ـ قول النبي ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»، وأن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار قال: فأتاه جبريل فقال: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمَّتُك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرتَه، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمَّتُك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمَّتُك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمَّتُك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا».

وجه الدلالة في الحديث: أن هذا الحديث يدل على الوقت الذي رخص فيه أن يقرأ القرآن على سبعة أحرف، وهو في المدينة بعد الهجرة، بدليل أن (أضاة بني غفار) هو مستنقع ماء قرب المدينة[1].

٢ ـ أن الأحاديث التي ورد فيها خلاف الصحابة في أوجه القراءة كانت في مسجد، ومعلوم أن المسجد كان في المدينة، ولم يكن في مكة.

٣ ـ أن حكمة كون بداية نزول الأحرف السبعة في المدينة، أن المؤمنين في مكة كانوا قليلي العدد والسواد الأعظم منهم من قريش، وعلى اتصال دائم برسول الله ﷺ، وهم متمكنون من حفظ القرآن الكريم، وتلاوته تلاوة صحيحة خالية من التصحيف، أما في المدينة، فقد زاد عددهم، واتسع نطاق الدعوة، وأرسل الرسول ﷺ

---

(١) الدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، ص٤٧، وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩: ٢٨)، دار الفكر.

يراسل القبائل والأقوام، من داخل الجزيرة العربية وخارجها، وكانوا متعددي اللغات واللهجات، فاحتاجوا للرخصة، فأخذ كل منهم يقرأ بقدر استطاعته[1].

يدل على هذا قول ابن حجر: «أنزل أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرؤوه بغير لسان قريش وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام لقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة»[2].

وليس من السهل القطع بترجيح قول على آخر، ولكن الإشارات التي ذكرها أصحاب القول الثاني ربما تكون أقرب لموضوع الأحرف السبعة، والظروف التي نزلت فيها، وطبيعة الرخصة والحاجة إليها، فإن أضاة بني غفار موضع بالمدينة، كما أن الأحاديث الواردة في الأحرف السبعة ظاهرها كان في مسجد، وهو كان في المدينة، مع أن هذا القول يشكل عليه: كون عدد من سور القرآن مكية، وفيها وجوه اختلاف.

وبقية الاستدلالات تبدو عقلية وتحتمل الصواب والخطأ، ولذلك يظهر أن الأحرف نزلت في المدينة، ولكن لا يبعد أن جزءاً منها نزل في مكة المكرمة.

ويمكن أن يقال أيضاً إن السور التي نزلت بمكة نزلت أولاً على حرفٍ واحدٍ وكان المسلمون يقرؤونها بحرفٍ واحدٍ، فلما انتقلوا إلى المدينة وكثر الداخلون في الإسلام واحتيج إلى القراءة بسبعة أحرُف صارت هذه السور تقرأ على سبعة أحرفٍ بتعليم وتوقيف من الرسول ﷺ.

ثانياً: التدرج التاريخي لنشأة علم القراءات:

ترجح لدينا أن أكثر القراءات نزل في المدينة المنورة، بيد أنه لا يبعد أن يكون بعضها بدأ نزوله في مكة المكرمة.

وقد كان القرآن الكريم يتلقى عن النبي ﷺ حرفاً حرفاً، يتلقاه عنه الصحابة رضي الله عنهم، وكان القرآن محفوظاً في الصدور، وهكذا القراءات، ثم عني العلماء

---

(١) الدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، ص٤٤.
(٢) ابن حجر، فتح الباري (٩: ٢٨).

بتدوين القراءات بعد وضع الشروط لقبولها، واعتبارها قرآناً، وسأجمل في ما يأتي المراحل التي مر بها هذا العلم الجليل على النحو التالي[1]:

المرحلة الأولى: القرآن والقراءات في زمن النبوة، ويمكن إجمال هذه المرحلة بالنقاط التالية:

١ ـ تعليم جبريل عليه السلام النبي ﷺ القرآن والقراءات، وكان هدفها حفظ النبي ﷺ ما كان يلقاه من القرآن.

٢ ـ تعليم النبي ﷺ الصحابة القرآن الكريم امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾[الإسراء:١٠٦]، وقد ورد عن عثمان وابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهم: «أن رسول الله ﷺ كان يقرئهم العشر، أي: آيات فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل، فيعلمهم القرآن والعمل معاً».

٣ ـ تعليم بعض المسلمين بعضاً آيَ القرآن وسوره، وكان ذلك بأمر النبي ﷺ وإقراره، فأول من قدم إلى المدينة لتعليم المسلمين القرآن الكريم من أصحاب رسول الله ﷺ مصعب بن عمير وإنه نزل دار القراء وكان سمي بالمقرىء، وعبد الله بن أم مكتوم، ثم بلال وعمار رضي الله عنهم، ولما فتح النبي ﷺ مكة ترك فيهم معاذ ابن جبل رضي الله عنه لتعليم المسلمين القرآن.

٤ ـ ظهور طائفة من الصحابة يتدارسون كتاب الله عز وجل يسمون (بالقراء)، وهو بداية نشوء هذا المصطلح، وكانوا سبعين رجلاً شَبَبَة كانوا إذا أمسوا أتوا ناحية المدينة فتدارسوا القرآن، وهم الذين قتلوا في غزوة بئر معونة.

٥ ـ تصدي بعض الصحابة لحفظ القرآن عن ظهر قلب في زمن النبي ﷺ، ومنهم: أبو بكر الصديق، وأبي بن كعب (ت ٢٠هـ)، وعبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ)، وأبو الدرداء عويمر بن زيد (ت ٣٢هـ)، وعثمان بن عفان (ت ٣٥هـ)، وعلي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، وأبو موسى الأشعري (ت ٤٤هـ)، وزيد بن ثابت (ت٤٥هـ)

---

(١) انظر تفصيلاً: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٧-٩)، وأبو شامة، المرشد الوجيز، ص١٤٨ وما بعدها، والدكتور عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص١٣-٥٢، والدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، ص٤٩ وما بعدها.

رضي الله عنهم، قال الذهبي عنهم: «فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ، وأُخذ عنهم عرضاً، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة»[1].

هذا، وكون هؤلاء الذين حفظوا القرآن على النبي ﷺ لا يعني أن غيرهم من الصحابة لم يحفظوا القرآن، ولكن هؤلاء هم الذين اشتهروا في الأخذ عن الحبيب المصطفى ﷺ وهناك من الصحابة من أخذوا القرآن وحفظوه على النبي ﷺ.

المرحلة الثانية: القرآن والقراءات في زمن الصحابة والتابعين، ويمكن إجمال هذه المرحلة بالنقاط التالية:

١ ـ تلمذة جماعة من الصحابة والتابعين على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، فقد قرأ أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عياش وأبو العالية الرياحي قرؤوا على أبي بن كعب، وقرأ المغيرة بن أبي شهاب المخزومي على عثمان بن عفان، وقرأ الأسود بن يزيد النخعي على عبد الله بن مسعود.

٢ ـ بدأ أخذ بعض وجوه القراءة المختلفة، ونقلها بالرواية، وقد ذكر ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه في (القراءات)، وهو من أوائل الكتب المؤلفة في علم القراءات، وهذه النقطة لم تتعد القرن الأول الهجري، وبدأت تشيع ظاهرة اختلاف القراءات في النصف الأول من القرن الأول، كما يؤخذ من وفيات الصحابة رضي الله عنهم.

٣ ـ تعيين الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنهم مقرئاً خاصاً لكل مصر من الأمصار التي بعث إليها بمصحف، وتوافق قراءته قراءة أهل المصر المرسل إليهم في الأكثر الأغلب، وقد كتبت المصاحف على وفق العرضة الأخيرة كما تقدم، والمشهور أن المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار خمسة، وفي هذه المرحلة بدأ التمييز بين القراءات الصحيحة المعتبرة، والقراءات الآحادية والشاذة، وبدأت تنتشر الروايات الشاذة، وهذا التمييز أساسه التلقي وموافقة الرسم العثماني.

وقد أرسل عبد الله بن السائب المخزومي (ت في حدود ٧٠هـ) إلى مكة، وأبو عبد الرحمٰن السلمي (ت ٤٧هـ) إلى الكوفة، وكان قبله ابن مسعود حينما أرسله عمر

---

(١) الذهبي، معرفة القراء الكبار (١: ٣٩).

ابن الخطاب رضي الله عنه، وعامر بن عبد قيس (حوالي ٥٥هـ) إلى البصرة، والمغيرة ابن أبي شهاب المخزومي (ت نيف وسبعين هـ) إلى الشام، وجعل زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) مقرئاً في المدينة، وكان هذا في حدود سنة ثلاثين من الهجرة.

٤ ـ إقبال جماعة من كل مصر على المصحف العثماني لتلقي القراءات وفق ما تلقاه الصحابة عن النبي ﷺ، وذلك على النحو التالي[١]:

أ ـ في المدينة: معاذ بن الحارث، المعروف بمعاذ القارىء (ت ٦٣هـ)، وسعيد ابن المسيب (ت ٩٤هـ)، وعروة بن الزبير (ت ٩٥هـ)، وعمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ) وعطاء بن يسار (ت ١٠٣هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦هـ)، وغيرهم.

ب ـ في مكة: عبيد بن عُمير (ت ٧٤هـ)، ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣هـ)، وطاووس بن كيسان (ت ١٠٦هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٥هـ)، وعبد الله بن أبي مليكة (ت ١١٧هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس (ت ٢٠٠هـ)، وغيرهم.

جـ ـ في الكوفة: عمرو بن شراحيل (ت بعد ٦٠هـ)، وعلقمة بن قيس (ت ٦٢هـ)، ومسروق بن الأجدع (ت ٦٣هـ)، وعبيدة بن عمرو السلماني (ت ٧٢هـ)، وأبو عبد الرحمٰن عبد الله بن حبيب السلمي (ت ٧٤هـ)، وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ)، وغيرهم.

د ـ في البصرة: عامر بن عبد قيس (ت حوالي ٥٥هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت ٩٠هـ)، ونصر بن عاصم الليثي (ت قبل المائة هـ)، وأبو رجاء العطاردي (ت ١٠٥هـ)، والحسن البصري (ت ١١٠هـ)، ومحمد بن سيرين (ت ١١٠هـ)، وغيرهم.

هـ ـ في الشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت نيف وسبعين هـ)، وخليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء، وغيرهم، وشملت هذه النقطة النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري.

٤ ـ تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة حتى صاروا أئمة يقتدى بهم في القراءة، وقد أجمع أهل بلدهم على تلقي القراءة منهم بالقبول، ولتصديهم للقراءة نسبت القراءة إليهم، ومنهم:

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٧) وما بعدها.

أ ـ بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـ)، وشيبة بن نصاح (ت ١٣٠هـ)، ونافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ).

ب ـ بمكة: عبد الله بن كثير (ت ١٢٠هـ)، وحميد بن قيس الأعرج (ت ١٣٠هـ)، ومحمد بن محيصن (ت ١٢٣ هـ).

جـ ـ بالكوفة: يحيى بن وثاب (ت ١٠٣هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٩هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ)، وحمزة الزيات (ت ١٥٦هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ).

د ـ بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١٢٩هـ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وعاصم الجحدري (ت ١٢٨هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ).

هـ ـ بالشام: عبد الله بن عامر (١١٨هـ)، وعطية بن قيس الكلابي (ت ١٢١هـ) وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ويحيى بن الحارث الذماري (ت ١٤٥هـ)، وشريح بن يزيد الحضرمي (ت ٢٠٣هـ).

وكانت هذه الفترة تمهيداً للمرحلة التي بعدها، وهي فترة التدوين لروايات القراءات مع توفرها وبروزها ووضوحها.

المرحلة الثالثة: بدء التأليف في القراءات والتدوين وتنامي هذا الاتجاه حتى نضوج علم القراءات، ونضوج التأليف فيه، واستقراره، وسيأتي تفصيل دقيق في فصل مستقل من هذا الكتاب يبين حركة التأليف والتصنيف في علم القراءات، وتحقيق ذلك، ولكني في هذا المبحث سأعالج حركة التأليف بالقدر الذي يخدم إبراز هذه المرحلة كمرحلة تاريخية من مراحل نشوء علم القراءات دون الخوض في التفصيلات الدقيقة والتحقيقات المهمة، وذلك ضمن النقاط التالية:

١ ـ بدء التأليف في علم القراءات، وبدء عملية التدوين، وقد اختلف المؤرخون في أول من ألف في علم القراءات، فذهب الأكثر إلى أنه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وذهب ابن الجزري إلى أنه أبو حاتم السجستاني (ت ٢٢٥هـ)، وقيل غير ذلك، ولكن الذي يبدو أن يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ) هو أول من ألف

في علم القراءات ثم تتابع التأليف من بعده، وقد زاد عدد المؤلفات بعد ابن يعمر إلى تسبيع ابن مجاهد السبعة واقتصاره عليهم، وجعلهم في مصنف خاص على ما يذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي عن أربع وأربعين مصنفاً[1].

ويلاحظ أن هذه المصنفات لم تقتصر على عدد معين من القراءات.

٢ ـ تسبيع السبعة والاقتصار على جمع مؤلفاتهم في مؤلف خاص، وذلك في كتاب (السبعة في القراءات) لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، وبدء ظهور شروط القراءة الصحيحة، وتمييز الصحيح من الشاذ، فإن اختيار ابن مجاهد السبعة يشعر بأن ما سواها شاذ، وسيأتي تفصيل ما فعله ابن مجاهد، وسبب اقتصاره على السبعة، وشروط الاختيار مفصلاً.

٣ ـ بعد تسبيع السبعة، وتشذيذ القراءات الشواذ، جاءت مرحلة الاحتجاج للقراءات في جوانبها اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية، وسيأتي تفصيل المصنفات في علم توجيه القراءات والاحتجاج لها في مبحث العلوم المتصلة بعلم القراءات.

٤ ـ توالي التأليف في القراءات السبع، ومن أبرز هذه الكتب «التيسير» لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، ونظمه للإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، وقد زادت شروحها عن (٢٩) شرحاً، وتعدّ هذه النقطة هي الفاصلة للتفرقة بين القراءات الصحيحة والقراءات الشاذة، باشتهار كتاب التيسير ونظمه للشاطبي.

٥ ـ ثم جاءت مرحلة تفريد القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها دفعاً لما عَلِقَ في أذهان كثيرين من أن الأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف هي القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد، قال أبو الفضل الرازي:

«إن الناس إنما ثمنوا القراءات وعَشَّروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد ـ لأجل هذه الشبهة ـ وإني لم أقتفِ أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة. ولِيُعلَمَ أنْ ليس المراعى في الأحرف السبعة المنزلة عدداً من الرجال دون آخرين ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختار كل واحد منهم حروفاً بخلافِ صاحبه، وجرد طريقاً

(١) د. عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، ص٢٧-٣٣.

في القراءة على حدة في أي مكان كان وفي أي أوانٍ أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك ـ بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار ـ لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلى يوم القيامة»[1].

والمقصود بالتفريد إفراد قراءة واحدة بالتأليف، والتسديس: ذكر ست قراءات في مؤلف واحد وهكذا. والهدف من ذلك أمران:

١ ـ إزالة ما توهمه كثيرون من أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة.

٢ ـ بيان أن هناك قراءات أخرى غير السبع مقبولة وصحيحة.

وقد أورد ابن الجزري طائفة من هذه الكتب في قائمة مصادر كتابه «النشر»، وذكر في غاية النهاية كثيراً منها عند ترجمته لمؤلفيها، وذكر صاحب كشف الظنون أكثرها حسب ترتيب أسمائها على حروف المعجم، كما ذُكرت مرتبة على حسب سنوات وفاة مؤلفيها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي ـ قسم القراءات[2]، وسيأتي ذكر مجموعة من هذه الكتب في المبحث الأول من الفصل الخامس.

اختيار ابن مجاهد للسبعة، وأثره في التأليف في القراءات:

ذكر ابن مجاهد أن القراء السبعة الذين ضمن كتابه قراءاتهم، خلفوا التابعين في القراءة، وأجمعت العامة على قراءاتهم، وهو بهذا كأنه يلتمس لنفسه العذر فيما قام به من اختيار السبعة دون غيرهم وفي هذا يقول بعد أن ترجم لهم:

«فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام، خلفوا في القراءة التابعين وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سميت، وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار، إلا أن يَستحسِنَ رجلٌ لنفسه حرفاً شاذاً، فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام ولا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية أو مما قرأ به قارىء غير مجمع عليه»[3].

---

(١) ابن الجزري، النشر (١: ٤٣-٤٤).

(٢) أصدرته مؤسسة آل البيت في الأردن، ويقع في ثلاثة أجزاء.

(٣) ابن مجاهد التميمي، السبعة في القراءات، ص٨٧.

والذي ينعم نظره في هذا النص يجد أن ابن مجاهد يَعُدُّ قراءة هؤلاء السبعة هي القراءات المجمع عليها، وما سواها ليس كذلك وقد كان للعلماء في صنيع ابن مجاهد رأيان، فذهب جماعة منهم[1] إلى لومه وتخطئته، وذهب آخرون[2] إلى التماس العذر له وبيان أنه لم يقصد أن هذه القراءات السبع هي المقصودة بالحديث.

وأياً كان الأمر فإن هناك أمراً مهماً دعا ابن مجاهد إلى القيام بهذا العمل.

قال مكي: «إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد كثيراً في الاختلاف فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط به القراءة، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته وثقته وعلمه، فأفردوا من كل مصر وجَّه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته: فكان هؤلاء السبعة في الأمصار، ومع ذلك لم تُترك القراءةُ بقراءة غيرهم كأبي جعفر ويعقوب وغيرهما»[3].

وقد اشتهرت هذه القراءات السبع وتداولها الناس وكان لمكانة ابن مجاهد العلمية أثر كبير في هذه الشهرة، فضلاً عما يتمتع به أصحاب القراءات السبع من مكانة علمية رفيعة.

ومما زاد في شهرة هذه القراءات وتمسك الناس بها أن ابن مجاهد أفرد القراءات الشاذة بمؤلف خاص فكان عمله هذا حاسماً في توضيح الفرق بين المقبول والمردود من القراءات، وأشار المستشرق نولدكه إلى هذا الكتاب بقوله: «تبدأ مراجع القراءات

---

(١) من هؤلاء: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي الذي قال: «ولقد فعل مسبع هؤلاء ما لا ينبغي له أن يفعله وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لا يسعهم جهله، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير.. قال: وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة» منجد المقرئين ٧١.

(٢) من هؤلاء أبو شامة وأبو طاهر بن أبي هاشم، قال أبو شامة: «لم يرد ابن مجاهد ما نسب إليه بل أخطأ من نسب إليه ذلك» فتح الباري (٩: ٣١)، قال ابن حجر: «وقد بالغ أبو طاهر ابن أبي هاشم صاحِبُه في الرد على من نسب إليه أن مراده بالقراءات السبع الأحرف السبعة المذكورة في الحديث» فتح الباري (٩: ٣١).

(٣) مكي، الإبانة ص٤٧-٤٨.

الشاذة حقيقية بالرجل الذي أسس نظام القراءات السبع المشهورة (ابن مجاهد) وقد ألف إلى جانب كتاب السبعة كتاباً آخر اسمه كتاب (الشواذ) وقد ضاع»[1].

وبعد ذلك توالى التأليف في القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد، فألف مكي ابن أبي طالب: التبصرة، والكشف، وألف أبو عمرو الداني: التيسير وجامع البيان، وألف ابن شريح: الكافي، ونظمَ الشاطبي قصيدته: «حرز الأماني ووجه التهاني» ضمنها كتاب التيسير.

«وقد كانت مؤلفات الداني ومعاصريه من علماء القرن الخامس حداً فاصلاً في التفرقة بين القراءات الصحيحة والشاذة لا سيما مؤلفات الداني بما لقيته من شهرة وإقبال دراسي عليها وبما حظيت به الشاطبية من شرح ودرس»[2].

ذلك لأن في مؤلفات القرن الرابع أمثال السبعة لابن مجاهد قراءات صحيحة شذذها رجال القرن الخامس ومن بعدهم كقراءة ابن كثير (غيرَ المغضوب) في الفاتحة بنصب غير، وقراءته (لإحدى الكبر) في المدثر بغير همز (لَحْدَى)، وقراءات شواذ وردت في مختصر البديع لابن خالويه. مثل قراءة ابن كثير من رواية البزي (سحابُ ظلماتٍ) في النور بالإضافة، اعتدها متواترة مقرئو القرن الخامس ومن بعدهم، وفي ضوئه قد نستطيع أن نعتبر عصر الداني العصر الذي استقرت فيه الحدود بين القراءات الصحاح والقراءات الشواذ.

ثالثاً: القراءات القرآنية في عصرنا الحاضر:

بعد الحديث عن نشأة علم القراءات وحاله في المراحل الزمنية المتعددة، فإنه ينبغي تبيين حال هذا العلم في عصرنا الحاضر، بعد أن مرَّ هذا العلم بأوقات ندر فيها طالبوه، وقلَّ فيها راغبوه، إلا أننا في هذا العصر بحمد الله نلمس بداية عودة صادقة إلى هذا العلم، ورغبة جامحة في تعلمه وتلقيه، وعادت القراءات لتنتشر من جديد، ومظاهر هذه العودة إلى علم القراءات متعددة ومنها:

---

(١) د. عبد الصبور شاهين، تاريخ القرآن، ص٢٢٠.

(٢) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص١٥.

١ ـ انتشار القراءات التي يقرأ بها في العالم الإسلامي:

كانت قراءات الأئمة العشرة منتشرة في الأمصار الإسلامية، يقرأ أهل كل مصر وما حوله بقراءة إمامهم، واستمر الحال على ذلك قروناً، وذكر الداني أن إمام الجامع الكبير في البصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب[١]، وكان أهل مصر يقرؤون برواية ورش حتى القرن الخامس الهجري، ثم انتشرت بينهم قراءة أبي عمرو البصري[٢].

ويبدو أن الأمر استمر على هذا الحال زمناً بعد ذلك، حتى امتد حكم الدولة العثمانية للبلاد العربية، في القرن العاشر الهجري فانتشرت رواية حفص عن عاصم في معظم العالم الإسلامي منذ ذلك الوقت بسبب اعتماد الدولة العثمانية لها، ثم طباعة المصحف بها، وازدادت انتشاراً في زماننا هذا بسبب كثرة المصاحف المطبوعة بها، وانتشار التسجيلات بها وعبر الإذاعات ووسائل الإعلام المتعددة.

فرواية حفص عن عاصم يقرأ بها معظم المسلمين في الدول الإسلامية وغيرها.

ويقرأ برواية قالون عن نافع، في ليبيا وأجزاء من تونس والجزائر[٣].

وبرواية ورش عن نافع في غرب مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وتشاد والكمرون ونيجيريا وأغلب البلاد الإفريقية الغربية، وفي شمال وغرب السودان[٤].

ويقرأ برواية الدوري عن أبي عمرو في السودان والصومال، وحضرموت في اليمن[٥].

وينتشر طلبة علم القراءات والراغبون في تلقيها في أماكن عديدة ودول كثيرة.

---

(١) عبد الرازق موسى، تحقيق: الإيضاح على متن الدرة، ص٢٧.

(٢) الضباع، الإضاءة ص٥٧.

(٣) د. عبد الرحمٰن الجمل، المغني في علم التجويد، ص٢٦.

(٤) أبو بكر محمد أبو اليمن، المختصر المفيد في معرفة أصول رواية أبي سعيد، ص١٤. والمرجع السابق، ص٢٦.

(٥) أبو بكر العطاس، تيسير الأمر لمن يقرأ من العوام بقراءة أبي عمرو، ص١٦ و٢١.

٢ ـ طباعة المصاحف بالروايات المتعددة:

نظراً لانتشار رواية حفص عن عاصم بين معظم المسلمين فإن غالبية المصاحف تطبع وفق روايته.

وتأتي بعد ذلك المصاحف المطبوعة برواية ورش عن نافع، حيث طبعت في مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة وفي بلاد المغرب العربي وسوريا وقطر.

وطبعت مصاحف برواية قالون في ليبيا وتونس والجزائر.

وبرواية الدوري في السودان والمدينة المنورة.

ويلحظ القارىء في هذه المصاحف وجود اختلافات يسيرة بينها في الضبط وفي الحركات المثبتة على الألفاظ المختلف فيها بين هذه الروايات، وقد حرص القائمون على طباعة المصاحف على إثبات الرواية التي طبع بها المصحف على الغلاف من الجانبين حتى لا يظن أحد وجود خطأ فيه، كما تختلف هذه المصاحف في رسم بعض الألفاظ تبعاً للمذهب الذي رسم به المصحف وتختلف في عدد آياتها حسب العدد المعتمد لبلد القارىء، وهذا أمر ينبغي التنبه له والاعتناء به، وعلى القارىء في المصاحف المطبوعة بأي من هذه الروايات الاطلاع على التعريف بالمصحف وعلى اصطلاحات الضبط المستعملة فيه حتى يتمكن من القراءة فيه بسهولة ويسر.

وفيما يلي تعريف بأشهر المصطلحات المستخدمة في المصاحف المطبوعة برواية غير رواية حفص عن عاصم:

ـ **علامة همزة الوصل**: نقطة توضع على أعلى الألف أو وسطها أو تحتها، لتدل على كيفية البدء بهذه الهمزة، فإن وضعت فوق الألف فهذا يدل على الابتداء بها مفتوحة، وإن وضعت على وسطها فهذا يدل على الابتداء بها مضمومة، وإن وضعت تحت الألف فهذا يدل على الابتداء بها مكسورة، ويستخدم مع همزة الوصل: جَرَّةٌ، تدل على الحركة التي تسبق همزة الوصل، فإن وضعت فوق الألف تدل على أن الحركة التي قبلها الفتح، وإن وضعت على وسط الألف دلت على أن الحركة التي قبلها الضم، وإن وضعت تحت الألف دلت على أن الحركة التي قبلها الكسر، مثل:

﴿وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٦٩ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الزخرف: ٦٩-٧٠].

﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢].

﴿وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥-٤٦].

وإذا كانت همزة الوصل بعد حرف عطف لا ينفك عنها كالواو والفاء لا توضع عليها أية إشارة لعدم إمكان البدء بها.

ـ **الدائرة المطموسة**: لها أكثر من دلالة فهي:

أ ـ تدل على الهمزة المسهلة بين بين نحو: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

ب ـ تدل على الهمزة المبدلة واواً أو ياء، وتميز عن الدالة على الهمزة المسهلة بإثبات الحركة معها هنا دون المسهلة، مثل: ﴿السفهاءُ ألا﴾.

وفي بعض المصاحف يوضع بدلاً من الدائرة المطموسة ياء صغيرة تدل على الهمزة المبدلة ياءً، وواو صغيرة تدل على الهمزة المبدلة واواً.

جـ ـ تدل على الإمالة أو التقليل: وفي بعض المصاحف تستخدم علامة الشكل المعين للإمالة، وعلامة المثلث للتقليل.

د ـ تدل على الاختلاس في الألفاظ التي ورد فيها الاختلاس من بعض القراء مثل: ﴿لا تعْدُّوا﴾ على رواية قالون ومن وافقه.

هـ ـ تدل على الإشمام في الألفاظ التي ورد فيها الإشمام عن بعض القراء مثل: ﴿سيء بهم﴾ عند نافع ومن وافقه.

ـ **تستخدم بعض المصاحف عدداً من علامات الضبط الأخرى** المعمول بها عند المغاربة مثل:

أ ـ علامة السكون: دائرة مغلقة تشبه علامة الحرف المزيد رسماً.

ب ـ الضمة: واو صغيرة حذف رأسها (د).

جـ ـ عدم نقط أربعة حروف إذا وقعت متطرفة أي في آخر الكلمة، وهي الحروف المجموعة بكلمة: ينفق.

د ـ علامة الإدغام الناقص: بإثبات السكون على الحرف المدغم وتشديد الحرف المدغم فيه.

هـ ـ علامة الوقف: رأس صاد، مأخوذ من كلمة: صَهْ.

٣ ـ تسجيل الروايات صوتياً:

كان للتقدم الهائل الذي شهدته البشرية في السنوات الأخيرة أثره الواضح، وانتفع دعاة الإسلام منه في تحديث وسائل الدعوة والخير، ومن ذلك تسجيل القرآن الكريم بأصوات عدد من القراء المتقنين وبروايات متعددة، فقد سجل المصحف برواية حفص بأصوات عشرات بل مئات القراء، وبرواية ورش بصوت محمود خليل الحصري وغيره، وبرواية قالون بصوت محمد بو سنينة وعلي بن عبد الرحمٰن الحذيفي وبرواية الدوري بصوت علي عبد الرحمٰن الحذيفي، ومحمود خليل الحصري.

وصدرت أشرطة صوتية ومرئية وأقراص كمبيوتر عليها تسجيلات منها ما هو تعليمي ومنها ما هو توثيقي بالروايات والقراءات المتواترة، منها قرص كمبيوتر CD بالقراءات السبع بصوت إبراهيم الجرمي، وموسوعة الوسيط في علم التجويد التي استخدمت فيها أحدث وسائل التقنية في تعليم رواية حفص من طريق الشاطبية، من إعداد وتنفيذ الدكتور محمد خالد منصور، وكانت كلية القرآن الكريم في المدينة المنورة قد بدأت بإصدار موسوعة القراءات العشر مسجلة على أشرطة بطريقة تعليمية، وأنجزت جزءاً من العمل وبثته إذاعة القرآن الكريم في السعودية.

٤ ـ قيام مؤسسات وكليات تعنى بعلم القراءات.

بعد أن مرت مدة من الزمن، قل فيها متلقو علم القراءة والباحثون في دقائقه، واكتفى أكثر الناس بتعلم الرواية المشتهرة وهي رواية حفص عن عاصم، ظهرت بحمد الله نهضة علمية في هذا العلم الجليل، وبدأ طلبة العلم يقبلون على علم القراءات، وعاد الاعتناء بالتلقي والإجازة يأخذ موقعه المتميز، ورافق ذلك إنشاء عدد من المعاهد والأقسام العلمية والكليات والجمعيات تعنى بتعليم القراءات، ومنها:

١ ـ معهد القراءات بالقاهرة:

أنشىء سنة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، ويدرس فيه القراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة، ثم من طريق الطيبة، وقد تولى التدريس فيه نخبة من كبار علماء القراءات

أمثال: محمد بن محمد جابر المصري، محمود حافظ برانق، محمد سليمان صالح، عامر السيد عثمان، عبد العظيم الخياط وغيرهم[1].

٢ ـ كلية القرآن الكريم بالمدينة المنورة:

أنشئت عام ١٣٩٤هـ، ويدرس فيها القراءات العشر من طريقي الشاطبية والدرة، ومواد التفسير وعلوم القرآن ورسم المصحف وضبطه وعدّ الآي وتوجيه القراءات ومناهج المفسرين والتوحيد والسيرة والإعجاز وغيرها من المواد[2].

٣ ـ جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان:

أنشئت سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، وتضم ست كليات، ولها فروع متعددة في مدن السودان، وتعنى كلية القرآن الكريم بتعليم القراءات العشر وغيرها من علوم القرآن الكريم والعلوم الشرعية[3].

٤ ـ الكلية العليا للقرآن الكريم باليمن:

أنشئت عام ١٩٩٤م، وتمنح درجة البكالوريوس، والإجازة بالسند في القراءات[4].

٥ ـ قسم القراءات القرآنية بجامعة البلقاء التطبيقية بالأردن:

وهو حديث الإنشاء، حيث التحق الفوج الأول به في العام الدراسي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م، وقد وضعت له خطة دراسية محكمة يتقن الطالب من خلالها القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة ويتعرف إلى طيبة النشر والقراءات الشاذة وأعلام القراء وتوجيه القراءات والإعجاز القرآني ورسم المصحف إلى غير ذلك من العلوم الشرعية النافعة.

---

(١) د. لبيب السعيد، الجمع الصوتي الأول للقرآن، ص٩٠، ود. إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، ص٥٣ و١٦٣ و١٧١.

(٢) مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١ ص٣٦٥-٣٦٩.

(٣) دليل جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ص٩-١٨.

(٤) نشرة تعريفية بالجمعية الخيرية لتعليم القرآن الكريم.

٦ ـ جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن:

أنشئت عام ١٩٩١م، وتعنى بعقد دورات تعليمية للقراءات القرآنية، فضلاً عن دورات تعليم أحكام التجويد وتخريج أعداد من حفظة القرآن الكريم، ومنح الإجازة بالقراءات العشر أو ببعضها.

هذه أمثلة لعدد من الجامعات والكليات المتخصصة ويوجد كثير من المدارس والمعاهد والكليات وحلقات العلم والمراكز في جميع أنحاء العالم الإسلامي وخارجه حيث يوجد مسلمون، يُدرَّس فيها أحكام تلاوة القرآن الكريم، وعلومه المتعددة، كما تجرى المسابقات العالمية في أقطار متعددة بين حفظة القرآن الكريم والمقبلين على تعلمه برواياته المتعددة وقراءاته العشر المتواترة.

المبحث الثالث

شروط القراءة الصحيحة، وأنواع القراءات

بناءً على ما تقدم: فقد نشأ مفهوم القراءات القرآنية، وهي تنقسم عند القراء إلى قسمين في الجملة[1].

القسم الأول: القراءة المتواترة[2]:

وهي القراءة التي توفرت فيها ثلاثة أركان وهي شروط القراءة الصحيحة المقروء بها:

١ ـ موافقة وجه صحيح في اللغة العربية: أي موافقة القراءة للقواعد والآراء النحوية المستقاة من النطق العربي الفصيح[3].

٢ ـ موافقة أحد المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفان رضي الله عنه للأمصار، والرسم العثماني: هو كيفية كتابة الحروف والكلمات القرآنية بما يوافق ما استقر عليه أمر القرآن في العرضة الأخيرة، والتي سبق التفصيل فيها في جمع عثمان رضي الله عنه القرآن الكريم، وكانت غاية رسم المصحف بهذه الكيفيات نفي الروايات التي لم تثبت قرآنيتها؛ أي: لإخراج القراءات الشاذة والآحادية[4]، وسيأتي تفصيل لتعريف علم الرسم، وأهم المصنفات فيه في مبحث العلوم المتعلقة بالقراءات.

٣ ـ حصول التواتر: وهو رأي جمهور القراء وهو قول الأصوليين والفقهاء[5].

---

(١) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص١٥ وما بعدها.

(٢) التواتر عند الأصوليين يعني: «خبر عدد يمتنع معه لكثرته تواطؤٌ على الكذب عن محسوس، أو خبر عن عدد كذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس»، انظر: ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير (٢: ٣٢٤).

(٣) الدكتور عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، ص١٢١-١٢٢.

(٤) الدكتور عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، ص١١٤.

(٥) الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص١٧، والشيخ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص٧، والآمدي، الإحكام في أصول الأحكام (١: ١٦٠)، وابن=

وخالف مكي بن أبي طالب، وابن الجزري في اشتراط التواتر ركناً في القراءة الصحيحة، وقالا: إن صحة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين وهما موافقة سنن العربية وموافقة الرسم العثماني[1].

ووجه الفرق بين الفريقين بالنسبة للركنين الآخرين سوى التواتر: أن الركنين الآخرين عند القائلين بالتواتر، هما ركنان لازمان للتواتر، بمعنى: أن القراءة المتواترة لا بد فيها من تحقق الشرطين الآخرين بطريق التَّبَع.

بخلاف القائلين: بأن التواتر ليس شرطاً في صحة القراءة فإن الركنين الآخرين يعتبران ضروريين لاعتبار صحة القراءة فكون القراءة وردت بطريق الآحاد لا يكفي لاعتبار صحة القراءة بالحرف المروي.

وحينئذ يظهر: أن الخلاف بين الفريقين خلاف مؤداه واحد، ذلك أن الفريقين يشترطان التواتر لاعتبار إثبات القراءة وبيان ذلك: أن القائلين بالتواتر يعتبرون الشرطين الآخرين بمنزلة تحصيل الحاصل وتابع لتواتر الرواية، وكذلك الحال بالنسبة للقائلين بصحة السند مع الاشتهار، مع موافقة الوضع العربي والرسم العثماني، فإن هذين الشرطين يعطيان الرواية الصحيحة المشتهرة قوة التواتر فيأتلف الكلام حينئذ ولا يختلف.

= الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص٤٦، وابن السبكي، جمع الجوامع مع حاشية العطار عليه (١: ٢٩٧)، والتفتازاني، شرح التلويح على التوضيح على متن التنقيح (١: ٢٦-٢٧)، والغزالي، المستصفى (١: ١٠١)، وعبد العلي الأنصاري، فواتح الرحموت (١: ٧)، والشوكاني، إرشاد الفحول، ص٣٠.

(١) مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص٥٧ وما بعدها، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ١٤)، ولذلك قال ابن الجزري:

فكلُّ ما وافقَ وجهَ نحوٍ ... وكان للرَّسْمِ احتمالاً يحوي

وصح إسناداً هو القرآنْ ... فهذه الثلاثة الأركانُ

انظر: طيِّبة النشر، ص٩، وانظر: الشيخ عبد الفتاح القاضي، حول القراءة الشاذة والأدلة على حرمة القراءة بها، ص١٥.

مع أننا نجد أن الحافظ ابن الجزري يجزم بأن التواتر شرط للقراءة الصحيحة بقوله: «الباب السادس: في أن العشرة بعض الأحرف السبعة، وأنها متواترة فرشاً وأصولاً حال اجتماعهم وافتراقهم، وحل مشكلات ذلك»[1].

وقد شذذ جمهور القراء قول مكي وابن الجزري حيث قال الصفاقسي: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية، وهو قول محدث لا يعول عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن»[2].

وعليه: فالقراءة الصحيحة المتواترة، هي القراءة التي توافرت فيها الأركان الثلاثة المتقدمة، وأنه بناء عليها تعتبر هذه الرواية قراءة قرآنية، تصح القراءة بها في الصلاة، وفي خارجها، ولا خلاف عند العلماء في ذلك كما تقدم من قول الصفاقسي: «أنه قول عامة العلماء».

قال ابن عابدين: «القرآن الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في مصاحف الأئمة التي بعث بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار، وهو الذي أجمع عليه الأئمة العشرة، وهذا هو المتواتر جملة وتفصيلاً فما فوق السبعة إلى العشرة غير شاذ، وإنما الشاذ ما وراء العشرة وهو الصحيح»[3].

القسم الثاني: القراءات الشاذة:

أولاً: مفهومها لغة واصطلاحاً:

الشاذ لغةً: المنفرد، وهو ما ندر عن الجمهور[4].

---

(١) منجد المقرئين، ص٥٤ وما بعدها، وقد جعل بعض الباحثين هذا تناقضاً من ابن الجزري ـ رحمه الله ـ، فتارة يقول بصحة السند مع الاشتهار، كما في النشر، وتارة يجزم بشرط التواتر كما في منجد المقرئين، والمهم: أن غاية قوله رحمه الله هو القول بشرط التواتر وهو ما نرجحه.

(٢) الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص١٧، وانظر: ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير (٢: ١٣٦).

(٣) ابن عابدين، رد المحتار (١: ٤٨٦).

(٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة: (شذذ)، ص٤٢٧.

وأما القراءة الشاذة اصطلاحاً، فهي ما اختل فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة المتقدمة: التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية[1].

غير أن جمهور القراء يعتبرون الشاذ ما كان غير متواتر، فالآحاد عندهم في حكم الشاذ، وهي القراءة التي اختل فيها ركنها الركين وهو التواتر، وهذا الركن يعد الركن الأهم، والمعول عليه في اعتبار إثبات قرآنية الرواية، فمتى فقدت الرواية أحد هذه الشروط، تكون شاذة ويحكم بعدم قرآنيتها، ولا تعتبر قرآناً.

قال الحافظ ابن الجزري: «. . . ومتى اختل ركن من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة. . . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[2].

ثانياً: رواة القراءات الشاذة:

وهم ينقسمون إلى قسمين[3]:

القسم الأول: الذين رووا القراءات الشاذة بصورة عامة، وهم كثير حتى روي عن بعض الأئمة العشرة رواية بعض القراءات الشاذة، ومنهم بعض الصحابة كابن مسعود (ت ٣٢هـ)، ومسروق بن الأجدع بن مالك (ت ٦٢هـ)، وعبد الله بن الزبير (ت ٧٣هـ) رضي الله عنهم، ومن التابعين: كنصر بن عاصم الليثي البصري (ت ٩٩هـ)، ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣هـ)، وأبان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥هـ)، والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥هـ)، ومحمد بن سيرين (ت ١١٠هـ)، وقتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي (ت ١١٧هـ)، وغيرهم.

القسم الثاني: وهم أشهر أصحاب القراءات الشاذة، وهم أربعة، جمعهم بعض العلماء كالقباقبي في إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، والدمياطي في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، وسأعرف بهم بصورة موجزة على النحو التالي:

١ ـ ابن محيصن: هو محمد بن عبد الرحمٰن بن محيصن السهمي مولاهم المكي، مقرىء أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم، قال ابن مجاهد: «كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده،

---

(١) أبو شامة، المرشد الوجيز، ص١٧١-١٧٢، ١٨٤.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٩).

(٣) الدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات، أحكامها ومصدرها، ص١٢٨.

فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه»[1]، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة.

٢ ـ يحيى اليزيدي: هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري، المعروف باليزيدي، إمام نحوي مقرىء، توفي سنة اثنتين ومائتين.

٣ ـ الحسن البصري: هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام أهل زمانه علماً، وعملاً، وفصاحة ونبلاً، توفي سنة عشر ومائة.

٤ ـ الأعمش: هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش، الأسدي الكوفي مولاهم الإمام الجليل، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة[2].

ثالثاً: أنواع القراءات الشاذة:

النوع الأول: ما ورد آحاداً وصح سنده، ولكنه خالف رسم المصحف أو خالف قواعد العربية أو لم يشتهر الاشتهار الذي اشترطه مكي وابن الجزري رحمهما الله تعالى، ومثال هذا النوع: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة: أن النبي ﷺ قرأ: «متكئين على رفارف خضر، وعباقري حسان»، وأخرج من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قرأ: «فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرات أعين»، وغيرها من الأمثلة[3].

النوع الثاني: ما لم يصح إسناده، ومن ذلك قراءة «مَلَكَ يومَ الدين» بصيغة الماضي، ونصب «يوم»، و«إياك يُعبد» ببنائه للمفعول.

النوع الثالث: وهو الموضوع المختلق[4].

النوع الرابع: القراءات التفسيرية، وهي التي سيقت على سبيل التفسير وهو يشبه من أنواع الحديث المدرج[5]، مثل قراءة سعد بن أبي وقاص «وله أخٌ أو أخت من

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص٦٥، وابن الجزري، غاية النهاية (٢: ١٦٧).

(٢) عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص١١-١٩.

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (١: ١٦٨)، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات ص٨٥-٨٩، والعلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود (١/ ٨٣).

(٤) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (١: ١٦٨)، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات ص٨٥-٨٩.

(٥) المدرج عند المحدثين: أن تزاد لفظة في متن الحديث، أو سنده من كلام الراوي، فيحسبها من=

أم»، وكقراءة ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج»، وغيرها[1]، وقد كانوا يدخلون هذا النوع في التفسير؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ، وهم الذين حضروا التنزيل وهم أولى الناس بتأويله.

قال أبو عبيد القاسم بن سَلاَّم: «المقصد من القراءة الشاذة: تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها كقراءة عائشة، وحفصة رضي الله عنهما: «والصلاة الوسطى، صلاة العصر»، وقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «فاقطعوا أيمانهما»، وقراءة جابر رضي الله عنه: «فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم»، فهذه الحروف، وما شاكلها قد صارت مُفَسِّرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل»[2].

وقد اتفق القراء جميعاً بعد ذلك: على أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها القراء العشرة والواردة في طيبة النشر لابن الجزري شاذ، أي: غير متواتر، ولا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولا تصح الصلاة به[3].

رابعاً: حكم القراءات الشاذة:

القراءات الشاذة لا تعتبر قرآناً، ولا يجوز اعتقاد قرآنيتها، ولذلك لا تجوز قراءتها في الصلاة وفي خارجها، ولكن يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب[4].

= يسمعها مرفوعة في الحديث، وهو محرم إذا كان المدرج متعمداً إلا أن يكون على سبيل التفسير والتوضيح فلا بأس به، والأولى أن ينص الراوي على الكلمات التي أدرجها، وانظر: أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص٦٩-٧٣.

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (١: ١٦٨).

(٢) نقلاً عن: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (١: ١٦٨).

(٣) الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص١٨، وهو المفهوم من قول الفقهاء والأصوليين، وانظر مثلاً: ابن عابدين، رد المحتار (:٤٨٦)، وابن السبكي، جمع الجوامع، ومعه حاشية العطار عليه (١: ٢٩٩).

(٤) أبو شامة، المرشد الوجيز، ص١٨١، وعبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، ص١٠.

كما أن القراءة الشاذة حجة عند الأصوليين في استنباط الحكم الشرعي وإثباته بها[1].

خامساً: أهم المصنفات في القراءات الشاذة:

للقراءات الشاذة مصنفات خاصة بها، ومن أهمها:

١ ـ الشواذ في القراءات: لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ولابن جني توجيه القراءات التي فيه بكتابه: المحتسب.

٢ ـ البديع في القراءات، ومختصره، وقد نُشر المختصر بعنوان: مختصر في شواذ القرآن، كلاهما لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

٣ ـ التعريف بالقراءات الشواذ لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ).

٤ ـ الإقناع في القراءات الشاذة لأبي علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

٥ ـ اللوامح في شواذ القراءات لأبي الفضل الرازي (ت ٤٥٤هـ).

٦ ـ شواذ القراءات واختلاف المصاحف لمحمود بن عبد الله الكرماني (ت ٥٠٥هـ).

٧ ـ التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن لعبد الرحمٰن الصفراوي (ت ٦٣٤هـ).

٨ ـ نهاية البررة فيما زاد على العشرة لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ).

٩ ـ مقدمة في مذاهب القراء الأربعة الزائدة على العشرة لسلطان المزاحي (ت ١٠٧٥هـ).

١٠ـ الإفادة المقنعة في قراءات الأئمة الأربعة لعبد الله بن مصطفى الكوبريلي (ت ١١٤٨هـ).

١١ـ الفوائد المعتبرة في القراءات الأربعة الزائدة على العشرة، منظومة، وشرحها: موارد البررة كلاهما للمتولي (ت ١٣١٣هـ).

١٢ـ القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب لعبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣هـ).

---

(١) انظر: د. محمد خالد منصور، حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين، ص١٣ وما بعدها، بحث منشور في مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، شهر (٧)، ١٩٩٩م.

سادساً: طريقة معرفة القراءة الشاذة:

يمكن لطالب العلم أن يتعرف على القراءات الشاذة عن طريق مراجعة الكتب الصحيحة المؤلفة في القراءات السبع أو العشر المتواترة، فإن ما سواهما شاذ، أو مراجعة الكتب المتخصصة في البحث في القراءات الشاذة أو مراجعة كتب التفسير التي تعتني ببيان القراءات إجمالاً كتفسير الطبري والزمخشري وأبي حيان الأندلسي، وأخيراً مراجعة أئمة القراءة المعروفين الضابطين المتقنين[1].

سابعاً: أمثلة القراءات الشاذة[2]:

١ ـ قرأ الضحاك بن مزاحم: «وما أنزل على المَلِكَيْنِ» أي: داود وسليمان ـ عليهما السلام ـ، وسبب شذوذ هذه القراءة، أنها غير متواترة، والقراءة المتواترة هي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

٢ ـ قرأ أبو موسى الأشعري: «ولا تناسوا الفضل بينكم»، وسبب شذوذها: عدم التواتر، فالرسم العثماني يحتملها إن أُلحقت الألف في موضعها، والقراءة المتواترة هي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

٣ ـ قرأ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «وله أخ أو أخت من أمه» بزيادة لفظ: «من أمه»، وسبب شذوذها أمران، أنها غير متواترة، ومخالفة للرسم العثماني، والقراءة المتواترة هي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢].

٤ ـ قرأ أبي بن كعب رضي الله عنه: «تأتينكم» بتاء التأنيث، لأن الفاعل، وهو «رسل» جمع تكسير، فيجوز في فعله التذكير والتأنيث، وسبب شذوذها عدم التواتر، والقراءة المتواترة هي قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى﴾ [الأعراف: ٣٥].

بناء على ما تقدم من تعريف القراءات، وتقسيم القراءات إلى متواترة وشاذة، يظهر أن التقسيم هو باعتبار صحة نقل الرواية، وعدد الناقلين.

---

(١) الدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها، ومصدرها، ص١٠٥.

(٢) الدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات، أحكامها، ومصدرها، ص١٠٨-١١٠.

تقسيمات أخرى للقراءات القرآنية:

وهناك اعتبارات أخرى لتقسيم القراءات القرآنية على النحو التالي:

أولاً: باعتبار نوع الاختلاف الواقع في الكلمات القرآنية إلى قسمين أصول وفرش[1]:

القسم الأول: الأصول، أي: أصول القراءات، أو أصول القراءة، وهي تعني القواعد المطردة التي تنطبق على كل جزئيات القاعدة، والتي يكثر دورها، وتطرد، ويدخل في حكم الواحد منها الجميع، بحيث إذا ذكر حرف من حروف القرآن الكريم، ولم يقيد يدخل تحته كل ما كان مثله، فالتفخيم للخاء المفتوحة مثلاً يكون مطرداً في كل كلمة ترد في القرآن فيها خاء مفتوحة.

وإنما سميت الأصول أصولاً لأنها يكثر دورها ويطرد حكمها على جزئياتها.

والأصول التي يذكرها علماء القراءات هي: الاستعاذة، والبسملة، وسورة أم القرآن، والإدغام الكبير، وهاء الكناية، والمد والقصر، والهمزتان من كلمة، ومن كلمتين، والهمز المفرد، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، والسكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ووقف حمزة وهشام على الهمز، والإدغام الصغير، والكلام في ذال: «إذ» ودال «قد» و«تاء التأنيث» ولام «هل وبل» وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين، والفتح والإمالة وبين اللفظين، وإمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، ومذاهب القراء في الراءات واللامات، والوقف على أواخر الكلم، والوقف على مرسوم الخط، وياءات الإضافة، والياءات الزوائد.

القسم الثاني: الفرش، وهو الكلمات التي يقل دورها وتكرارها من حروف القراءات المختلف فيها في القرآن الكريم، ولم تطرد، وقد أطلق عليها القراء فرشاً لانتشارها كأنها انفرشت وتفرقت في السور وانتشرت؛ ولأنها لما كانت مذكورة في أماكنها من السور فهي كالمفروشة، فإن الفرش إذا ذكر فيه حرف فإنه لا يتعدى أول حرف من تلك السورة إلا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك، ويبتدىء القراء بذكر الفرش من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس، وقد سمى بعضهم الفرش فروعاً مقابلة للأصول.

---

(١) أحمد بن الجزري، شرح طيبة النشر، ص١٦٧-١٦٨، وابن القاصح، سراج القارىء، ص١٤٧-١٤٨، وأبو شامة، إبراز المعاني، ص٣١٧-٣١٩.

الفصل الأول

الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات العشر المتواترة

المبحث الأول

روايات حديث نزول القرآن على سبعة أحرف

نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف كما ثبت في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ وقبل إيراد الروايات، وبيان معناها، ينبغي بيان معنى الحرف، فإن الأحرف: جمع حرف، والحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحَدُّه، ومن الجبل أعلاه المحدد. . . وواحد حروف التهجي والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة ومسيل الماء، . . وعند النحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[1]، ومن معاني الحرف في اللغة: الوجه، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾ [الحج: ١١]، والمراد بالحرف هنا: الوجه، أي النعمة والخير، وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له الأحوالُ اطمأنَّ وعبد الله، وإذا تغيرت عليه وامتحنه بالشدة والضر ترك العبادة[2].

وقال الأزهري: «وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يقرأ هذا في حرف ابن مسعود، أي: قراءة ابن مسعود»[3].

ويرى الإمام أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ): أن الحرف يطلق على أمرين:

الأمر الأول: أن معنى الحرف الوجه من اللغات.

والأمر الثاني: أن معنى الحرف القراءة[4].

---

(١) طاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة (١: ٥٣٧)، والرازي، مختار الصحاح ص١٤٨.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩: ٢٤).

(٣) ابن منظور، لسان العرب (٤: ٨٨).

(٤) د. عبد الصبور شاهين، تاريخ القرآن، ص١٩٥، وما بعدها.

وقال الحافظ ابن الجزري نقلاً عن الإمام الداني: «والوجه الثاني من معناها أن يكون سمى القراءات أحرفاً على طريق السَّعة، كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو مِنْهُ، وما قاربه وجاوره، . . . وكلا الوجهين محتمل، إلا أن الأول محتملٌ احتمالاً قوياً في قوله ﷺ: «سبعة أحرف»، أي: سبعة أوجه وأنحاء.

والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث: «سمعتُ هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يُقْرِئْنِيها رسولُ الله ﷺ، أي على قراءات كثيرة»[1].

وسيكون عرض هذا الموضوع ضمن النقاط التالية:

أولاً: إيرادُ أهم روايات الأحاديث الواردة في الأحرف السبعة.

ثانياً: أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة، ومناقشتها، مع بيان الرأي الراجح.

ثالثاً: التمثيل للأحرف السبعة بأمثلة تبين معناها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بعض الأحاديث الواردة في أن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف:

لقد تواترت الروايات الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف عند المحدثين[2] وقد نصَّ الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام على أن هذا الحديثَ تواتر عن النبي ﷺ.

وقال الحافظ ابن الجزري: «وقد تتبعتُ طرقَ هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك، فرويناه من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرحمٰن ابن عوف، وأبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وحذيفة بن اليمان، وأبي بكرة، وعمرو بن العاص، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، وعمر بن أبي سلمة، وأبي جهم، وأم أيوب الأنصارية رضي الله عنهم[3] وهذه بعض الروايات:

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٢٣-٢٤).

(٢) أشار إلى هذا التواتر، ونقل جملة من الأحاديث الواردة في موضوع الأحرف السبعة، الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارىء، في بحثه: حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية، ص٢٧.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٢١).

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزلْ أستزيدهُ ويَزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[١].

٢ ـ وعن أبي بن كعب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار[٢] قال: فأتاه جبريل فقال: «إن الله يأمرك أن تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القرآنَ على حرف، فقال: أسأل الله معافاتَه ومغفرتَه، وإن أمتي لا تُطيقُ ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تَقرَأَ أُمَّتُكَ القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمَّتُكَ القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا»[٣].

٣ ـ وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إني بُعثتُ إلى أمة أُمِّيين[٤]: منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»[٥].

وفي رواية أبي داود: «ليس منها إلا شافٍ كافٍ...»[٦].

---

(١) رواه البخاري ومسلم، انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٩: ٢٣)، والنووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف (٦: ١٠١).

(٢) الأضاة: بوزن القناة والحصاة: الماء المستنقع كالغدير، وأضاة بني غِفَار موضع بالمدينة، ومنازل بني غِفار غربي سوق المدينة، وبالسائلة من أجبل جهينة إلى بُطْحَان، انظر: الخطابي، معالم السنن مع سنن أبي داود (٢: ١٦٠)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (١: ٥٣).

(٣) رواه مسلم، انظر: النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، باب: بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، (٦: ١٠٣-١٠٤).

(٤) الأمِّي: هو الذي لا يكتب، ولا يقرأ، ممن بقي على خلقته لم يتعلم الكتاب، انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة «أمم»، ص١٣٩٢.

(٥) رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، انظر: سنن الترمذي، كتاب القراءات، باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف (٥: ١٩٤-١٩٥).

(٦) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (١٤٧٧)، (٢: ١٦٠).

٤ ـ وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يُقْرِئْنِيها رسولُ الله ﷺ، فكدت أن أُساوره في الصلاة[١]، فانتظرته حتى سلَّم، لم لَبَّبْتُه بردائه[٢]، فقلت: مَنْ أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، قلت له: كذبتَ، فوالله إنَّ رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلتُ: يا رسول الله، إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروفٍ لم تُقْرِئنيها، وأنتَ أقرأتني سورة الفرقان، فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: اقرأ يا عمر، فقرأتُ القراءةَ التي أقرأني رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه»[٣].

٥ ـ عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، قال: سمع عمرو بن العاص رجلاً يقرأ آية من القرآن، فقال: من أقرأكها، قال: رسول الله ﷺ، قال: فقد أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا، فذهبا إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا رسول الله آية كذا وكذا، ثم قرأها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أُنزلتْ فقال الآخر يا رسول الله، فقرأها على رسول الله ﷺ فقال: أليس هكذا يا رسول الله، قال: هكذا أنزلت، فقال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أُنزلَ على سبعةِ أحرفٍ فأيَّ ذلك قرأتم فقد أحسنتم، ولا تُماروا فيه، فإن المِرَاء فيه كفرٌ، أو آية الكفر»[٤].

---

(١) أي آخذ برأسه في الصلاة، انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩: ٢٥) حديث رقم (٤٩٩٢).

(٢) أي: جمعت عليه ثيابه عند لَبَّتَيْهِ أي موضع نحره، وموضع القلادة من الصدر، لئلا يتفلت مني، وأخذت بمجامع ردائه في عنقه، وجررته به، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه شديداً في الحق، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفعل ذلك اجتهاداً منه لظنه أن هشاماً قد خالف الصواب، ولهذا لم ينكر عليه النبي ﷺ، وأمره بإرساله، أي: بتركه، انظر: المرجع السابق، والنووي، صحيح مسلم (٦: ٩٨)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (لبب)، ص١٧٠.

(٣) رواه البخاري ومسلم، انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٩: ٢٣)، والنووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف (٦: ٩٨-١٠١).

(٤) الإمام أحمد، المسند، حديث رقم (١٧٨٥٥)، (٤: ٢٠٥).

٦ ـ عن أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه قال: قرأتُ آية، وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه خلافها، فأتيتُ النبي ﷺ فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا، قال: بلى. فقال ابن مسعود: ألم تُقْرئنيها كذا وكذا، فقال: بلى كلاكما مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ، قال: فقلت له: فضرب صدري فقال: يا أبيّ بن كعب إني أُقرئتُ القرآن، فقيل لي: على حرف أو على حرفين؟ قال: فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين أو ثلاثة؟ فال الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: غفوراً رحيماً، أو قلت: سميعاً عليماً، أو عليماً سميعاً، فالله كذلك، ما لم تختمْ آيةَ عذابٍ برحمة أو آيةَ رحمةٍ بعذاب[1].

٧ ـ عن أبي بن كعب قال: «كنتُ في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إنَّ هذا قرأ قراءة أنكرتُها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرءا، فحَسَّنَ النبيُّ ﷺ شأنهما فسقطَ في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غَشِيني ضربَ في صدري، ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فَرَقاً، فقال لي: يا أُبَيّ أُرسل إليَّ أن أقرأ القرآنَ على حرفٍ فرددتُ إليه أن هَوِّنْ على أمتي، فردَّ إليَّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه أن هون على أمتي، فردَّ إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف فلك بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي وأخرتُ الثالثة ليومٍ يرغب إليَّ الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ»[2].

ثانياً: أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة:

قبل البدء باستعراض أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة لا بد من طرح بعض التساؤلات بين يدي الموضوع توطئةً لبيان المعنى الذي يبدو راجحاً في معناها.

---

(١) الإمام أحمد، المسند، حديث رقم (٢١١٨٧)، (٥: ١٢٤).

(٢) صحيح مسلم (٦: ١٠١-١٠٣) رقم الحديث ٨٢٠.

هل نصَّ النبيُّ ﷺ على معنى الأحرف السبعة؟ وهل نصَّ أحد من رواة الحديث على ذلك؟ وهل عرف الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وهم الصدر الأول معناها؟ أم أن معناها كان غير واضح لديهم؟

أما الجواب عن السؤالين الأولين، فهو أن النبي ﷺ لم ينص على معنى الأحرف السبعة، ولا نصَّ أحد من رواة الحديث كذلك.

قال ابن العربي: «لم يأتِ في معنى هذه السبع نص ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها»[1].

أما أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم عرفوا معناها أو لم يعرفوا، فنقول بادىء بَدْء: بأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ولا شك أن الأمة ـ وقتئذ ـ محتاجة لمعرفة معنى الأحرف السبعة لكي تتمكن من الإتيان بالرخصة، وهي القراءة وفق الأحرف السبعة وقد عمل الصحابة بهذه الرخصة.

ولذلك، فإن النبي ﷺ والصحابة الكرام رضي الله عنهم لم يُبيِّنُوا حقيقتها لأحدِ أمرين لا ثالثَ لهما:

الأمر الأول: أن معنى هذه الأحرف السبعة واضح عندهم مما جعلها غير محتاجة للبيان والتفسير؛ ولذلك لم يرد في شيء من روايات الحديث على تعددها وكثرتها أن أحداً سأل عن معناها، وقد اطلعوا عليها وعملوا بها، وهذا أقرب الأمرين إلى النصوص الواردة في معنى الأحرف السبعة.

الأمر الثاني: أن معنى هذه الأحرف السبعة غير واضح عندهم مع تَعَسُّرِ فَهْمِهَا لكثرتهاو وتَشعُّبِ فروعها مما احتاج مع ذلك إلى بحث واستقصاء قام به اللاحقون، وهذا قولٌ يتناقض ومعنى الرخصةِ والتوسعةِ على الأمة، فقد فهموا معناها وعملوا بها، وحصلَ المقصودُ منها[2].

---

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن (١: ٢١٢).

(٢) د. عبد العزيز القارىء، حديث الأحرف السبعة وصلته بالقراءات القرآنية، ص٧٧-٧٨، وانظر نحواً من هذا الكلام بصورة موجزة مقتضبة: د. محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية (١: ٢٦).

ولا بد من التنبيه على أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ليست هي القراءات السبع التي اشتهرت في الأمصار باتفاق القراء[1]، بل هي جزء من الأحرف السبعة، وقد نقل ابن الجزري عن غير واحدٍ من العلماء أنهم كرهوا ما فعله ابن مجاهد، فقال: «. . . ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء، وخطَّؤُوه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصرَ على دون هذا العدد أو زاده أو بيَّن مراده ليَخْلُصَ من لا يعلم من هذه الشبهة. . .»[2].

وهذه أهم الأقوال التي قيلت في معنى الأحرف السبعة وقد بلغت أربعين قولاً، كما حكى ذلك القرطبي والسيوطي وغيرهما[3]:

١ ـ أن هذا الحديث من المشكل المتشابه الذي لا يُعلم معناه، وذلك لأن (الحرف) مُشترَكٌ لفظيٌّ يَصدقُ على معانٍ كثيرة، وهو يُنسب إلى ابن سعدان النحوي.

ويناقش هذا القول بأن الأحرف السبعة، هي كيفيات قد عمل بها الصحابة، ونقلوها إلى الآفاق روايةً وتحملاً وأداءً، ولو كانت من المتشابه الذي لا يعلم معناه، لما عملوا بها، فإن التمكن من العمل بالرخصة، وهي نزول القرآن على سبعة أحرف، يلزمه معرفة معناها، أو كيفية أدائها، فيبعد حينئذ أن تكون الأحرف السبعة من المتشابه الذي لا يعرف معناه.

---

(١) وهي قراءة نافع المدني، وابن كثير المكي، وابن عامر الشامي، وأبي عمرو البصري، والكوفيين الثلاثة: عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) انظر هذه المسألة في عامة كتب القراءات وعلوم القرآن، ومنها: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٣٦)، وابن الجزري منجد المقرئين، ص٥٤، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص٣٨، وما بعدها، ومناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص١٦٢.

(٣) انظر تفصيل الأقوال في معنى الأحرف السبعة: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٢٤) وما بعدها، وابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩: ٢٣) وما بعدها، وأبو شامة، المرشد الوجيز، ص٩١ وما بعدها، وابن كثير، فضائل القرآن، ص٦٧، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (١: ٣١) وما بعدها، والقرطبي، التذكار في أفضل الأذكار من القرآن، ص٣٠، والزركشي، البرهان في علوم القرآن (١: ٢١٣-٢٢٧)، والصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص٩-١٥، ومكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص٨٠، ود. عبد العزيز ابن عبد الفتاح القارىء، حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية، ص٧٨-٧٩، والزرقاني، مناهل العرفان (١: ١٥٣-١٨٣).

ثم إنه لا يسلم أن المشترك اللفظي لا يدرى أي معانيه هو المقصود؟ بل إن المشترك اللفظي يدل على معناه المقصود متى قامت قرينة تعين ذلك المعنى، ومن الأحاديث السابقة في معنى الأحرف السبعة تبين أن المقصود بالحرف معنى من معانيه على التعيين، وهو الوجه الأدائي، أو كيفية الأداء، وهذه الأوجه هي التي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن الكريم[1].

٢ ـ أن حقيقة العدد ليست مرادة لأن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب، ويراد به الكثرة في الآحاد، وهذا القول ينسب إلى القاضي عياض.

ويناقش هذا القول: بأن العدد مراد في الحديث بدليل استزادة النبي ﷺ الحروف حرفاً حرفاً، ويزيده جبريل عليه السلام، فلو لم يكن العدد مراداً، لما توقف العدد عند سبعة.

٣ ـ أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام هي: الحلال والحرام، والأمر والزجر، والمحكم والمتشابه، والأمثال، وقيل: الحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمثال، والإنشاء، والإخبار، وقيل: الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمجمل والمبين، والمفسر، وقيل: الوعد والوعيد والمطلق والمقيد، والتفسير، والإعراب والتأويل، وقيل غير ذلك.

ويناقش هذا القول: بأن الصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ، كما ثبت في حديث عمر وهشام وأبيّ بن كعب، وابن مسعود وعمرو بن العاص، وغيرهم، فلم يختلفوا في تفسيره ولا في أحكامه، ولكنهم اختلفوا في قراءة حروفه، وكيفية أدائه.

واحتج بعضهم لهذا القول بما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زاجراً وآمراً، وحلالاً، وحراماً، ومحكماً، ومتشابهاً، وأمثالاً، فأحلُّوا حلالَهُ، وحَرِّمُوا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه،

---

(١) الزرقاني، مناهل العرفان (١: ١٧٢).

واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا»[1].

وقد أجيب عن هذا الحديث بثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن هذه السبعة غير السبعة الأحرف التي ذكرها النبي ﷺ في الأحاديث، فقد فسرها في هذا الحديث بأنها الحلال والحرام...، ثم أكد ذلك بالأمر بقوله: قولوا: ﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾ فدل ذلك على أن هذه غير القراءات.

الأمر الثاني: أن السبعة الأحرف في هذا الحديث هي تفسير للسبعة أبواب، وليست هي عين الأحرف السبعة.

الأمر الثالث: أن قوله: الحلال والحرام... لا تعلق له بالسبعة الأحرف، ولا بالسبعة الأبواب، بل هو إخبار عن القرآن، أي هو كذا وكذا.

٤ ـ أن المرادَ سبعُ لغاتٍ من لغات العرب الفصحى أُنزلَ القرآن بها فهي متفرقة فيه، فبعضُه بلغةِ قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام.

ويناقش هذا القول: بأن هناك بعض الكلمات ليست من اللغات التي عَدُّوها، بدليل أن القرآن الكريم نزل بلغات كثيرة متعددة ليست منحصرة فيما ذكروا، فمثلاً: لفظ (سامدون) في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾[النجم: ٦١] باللغة الحميرية، و(رفث) بمعنى الجماع، بلغة مذحج، وهكذا...[2].

٥ ـ أن المرادَ سبعُ لغات من لغات العرب، ثم اختلفوا في تعيينها فقال بعضهم: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وقال البعض الآخر: إنها خمس لغات في أكناف هوازن: سعد وثقيف، وكنانة وهذيل، وقريش، ولغتان على جميع ألسنة العرب.

ويناقش القول الرابع والخامس: بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهشام بن حكيم قد اختلفا في قراءة سورة الفرقان كما ثبت في الصحيح، وكلاهما قرشي من

---

(١) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وانظر: الحاكم، المستدرك على الصحيحين، حديث رقم (٢٠٣١) (١: ٧٣٩).

(٢) الزرقاني، مناهل العرفان (١: ١٨٠).

لغة واحدة وقبيلة واحدة، ولو كان المقصود بالأحرف السبعة اللغات المختلفة أو كانت لغات متفرقة، لما اختلف القرشيان، ولغتهما واحدة، فظهر بأنَّ المقصودَ من الأحرف السبعة شيءٌ آخر غير لغات العرب.

٦ ـ أن المراد هو أنها لغات سبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هَلُمَّ، وأقبل، وتعالَ، وإليَّ، وقصدي، وقربي، ونحوي...، فهذه الألفاظ السبعة: معناها واحد هو: الطلب والإقبال، وهو منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم: سفيان الثوري، وابن وهب، وهو قول ابن جرير الطبري[١].

واستدلوا بما جاء في حديث أبي بكرة من قوله ﷺ: «كُلُّها شافٍ كاف ما لم تُختمْ آيةُ عذابٍ برحمة، ولا آيةُ رحمة بعذاب»، وما جاء في حديث أبي بن كعب أنه كان يقرأ: «كلما أضاء لهم مشوا فيه، مروا فيه، سعوا فيه»، وما جاء عن ابن مسعود أنه كان يقرأ: «للذين آمنوا انظرونا، أمهلونا، أخرونا».

يناقش هذا القول بعدة أمور[٢]:

الأمر الأول: أن ما ذكر في الأحاديث ليس من قبيل حصر الأحرف السبعة، بل هو من باب التمثيل فقط لما نزل من القرآن الكريم، ويؤيد ذلك قول ابن عبد البر: «أراد بهذا ضربَ المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معانٍ مُتَّفقٌ مفهومها، مختلفٌ مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجهٍ خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمةِ التي هي خلاف العذاب وضده»[٣].

الأمر الثاني: أن الواقع الحقيقي للقراءات الثابتة عن النبي ﷺ يخالف ما ذهبوا إليه مخالفة صريحة، إذ كثير من أوجه الاختلاف ليست داخلة في معنى الترادف الذي قصروا عليه معنى الأحرف السبعة، وأدنى تأمل للقراءات العشر المتواترة يجد هذا الاختلاف يتجاوز المرادفات اللفظية.

---

(١) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١: ٢٣).
(٢) الزرقاني، مناهل العرفان، (١: ١٧٤) وما بعدها.
(٣) الزركشي، البرهان (١: ٢٢١).

الأمر الثالث: أن هذا القول يلزم منه أن الأمة أسقطت واطرحت ستة أحرف، واختارت حرفاً واحداً، وفي هذا إهدار لجملة كثيرة للثابت عن النبي ﷺ، بل إن الصواب: أن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على العرضة الأخيرة التي عارضها النبي ﷺ جبريل عليه السلام لم يغادر منها حرفاً واحداً، وما كان له رضي الله عنه، ولا لغيره فعل ذلك، فإن القرآن بأوجهه المتعددة مُنْزَلٌ، منقولٌ إلينا بالتواتر.

فكيف تجمع الأمة على تركِ ستةِ أحرفٍ، ويتوافق الجميع على هذا الترك؟

٧ ـ أن المراد بالأحرف السبعة: الأنواع التي يقع بها التغاير والاختلاف في الكلمات القرآنية، ولا يخرج عنها ثم اختلفوا في تعيينها وحصرها.

فعند أبي الفضل الرازي ـ مثلاً ـ هي سبعة أصناف:

١ ـ اختلاف أوزان الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع.

٢ ـ اختلاف تصريف الأفعال وما تستند إليه نحو الماضي والمستقبل والأمر، والإسناد إلى المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به.

٣ ـ وجوه الإعراب.

٤ ـ الزيادة والنقصان.

٥ ـ التقديم والتأخير.

٦ ـ القلب وإبدال كلمة بأخرى أو حرف بآخر.

٧ ـ اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم، وتحقيق وتسهيل، وإدغام وإظهار، ونحو ذلك.

وقريب مما ذهب إليه أبو الفضل الرازي ذهب ابن قتيبة.

وقد درس الإمام ابن الجزري أوجه القراءة، فوجدها لا تخرج عن سبعة أنواع هي:

النوع الأول: في الإعراب بما لا يزيل صورتها في الخط، ولا يغير معناها، ومثاله: «هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم»، والوجه الثاني: «أطهرَ».

النوع الثاني: الاختلاف في إعراب الكلمة، وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها، ومثاله: «ربَّنا باعِد»، والوجه الثاني: «ربُّنا باعَد».

النوع الثالث: الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، ومثاله: «وانظر إلى العظام كيف ننشزها»، والوجه الثاني: «ننشرها».

النوع الرابع: الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ومعناها، ومثاله: «طلع نضيد»، وفي موضع آخر: «وطلح منضود».

النوع الخامس: الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، ومثاله: «إلا زقية واحدة»، «صيحة واحدة».

النوع السادس: الاختلاف بالتقديم والتأخير، ومثاله: «وجاءت سكرة الحق بالموت»، و«جاءت سكرة الموت بالحق».

النوع السابع: الاختلاف بالزيادة والنقصان، ومثاله: «وما عملت أيديهم» و«عملته».

وهذا القول بما يتضمنه من تفصيلات واستقراء للقراءات القرآنية، ومحاولة تحديد معنى الأحرف السبعة، يعتبر أقرب الأقوال لمعنى الأحرف السبعة، بيد أنه لا يعطي تعريفاً شاملاً لحقيقة الأحرف السبعة.

ورغم تعدد وجهات النظر التي يوردها القدماء في معنى الحديث، والتي بلغ بها السيوطي نحواً من أربعين قولاً، فإن الحديث ـ بمختلف رواياته ـ لا ينص على شيء منها...، وكذلك فإنه لم يثبت من وجه صحيح تعيين كل حرف من هذه الأحرف، وكثير منها غير معروف النسبة إلى عالم معين وإنما هي مجرد استنتاج تحتمله الروايات... ثم إن فهم معنى الحديث لا يمكن أن يكون في اتجاهه الصحيح إذا تخطى الدائرة التي تشير إليها روايات الحديث، وهي أن الخلاف كان في حدود ألفاظ التلاوة، وأن الرخصة التي كان يتحدث عنها الحديث لا تتجاوز حدود القراءة... ومن هنا يمكن القول بأن الرخصة الواردة في الحديث ليست شيئاً سوى هذه الوجوه المختلفة للتلاوة التي ينقلها القراء جيلاً عن جيل حتى تنتهي إلى الصحابة الذين سمعوها من النبي ﷺ...»[1].

---

(١) غانم قدوري، رسم المصحف، ص١٤٢-١٤٤، وقريب منه ما ذكره الدكتور عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص٢٧.

ثالثاً: الرأي المختار في معنى الأحرف السبعة:

إن الأقوال السابقة لا تخلو من مناقشة وأخذ ورد، كما سبق، ولا تحدد حقيقة الأحرف السبعة، ولا تبين معناها، ولذا فإن الرأي الذي يظهر أنه منسجم ومتوافق والأحاديث الواردة في معنى الأحرف السبعة، هو الذي توصل إليه الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارىء بدقة وتفصيل، وهو أن الأحرف السبعة: «وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى: أن أقصى حَدٍّ يمكن أنْ تبلغه الوجوهُ القرآنيةُ المنزلةُ هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن»[1].

وهو قريب مما توصل إليه الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: «ما يمثِّل اختلاف اللهجات وتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف الألسن وتفاوت التعليم، وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ وترتيب الجمل بما لا يتغير به المعنى المراد».

ويعلق الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد على كلام الدكتور عبد الصبور شاهين فيقول: «. . . ويظل معنى الحديث يشير إلى تلك الرخصة التي جاءت تيسيراً، وحلاً لمشكلة واجهت الجماعة المسلمة، دون تحديد لأبعاد تلك الرخصة، ولكنها لا تخرج عن إطار وجوه القراءات المروية. . .»[2].

وقد عرف الدكتور نور الدين عتر الأحرف السبعة اصطلاحاً بقوله: «هي سبعة أوجه فصيحة من اللغات والقراءات أنزل عليها القرآن الكريم»[3]، وهو منسجم مع ما توصل إليه الدكتور القارىء أيضاً.

---

(١) د. عبد العزيز القارىء، حديث الأحرف السبعة، ص٧٨-٧٩، وقد توصل إلى النتيجة ذاتها في الجملة د. محمد المجالي في بحثه المنشور في مجلة دراسات في العدد (٢٣)، بعنوان: «معنى الأحرف السبعة»، وقد اقترح الدكتور حازم الكرمي اختصار هذا التعريف، بحذف بعض مفرداته انظر علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ص١٧٣.

(٢) غانم قدوري، رسم المصحف، ص١٤٤.

(٣) نور الدين عتر، علوم القرآن، ص١٣٦.

وقد أشار ابن حجر العسقلاني إلى المعنى المتقدم، ونص كلامه: «باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: أي على سبعة أوجه جُوِّز أن يُقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة»[1].

ودليل القول المختار في معنى الأحرف السبعة مستفاد من معنى الأحاديث الواردة فيه، ومن القراءات القرآنية الثابتة المتواترة، وذلك ضمن النقاط التالية:

١ ـ أن الحرف يراد به الوجه المتعلق بالقراءة، وأنها كيفيات لتلاوة الكلمة القرآنية الواحدة، بدليل اختلاف هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما واختصامهما عند النبي ﷺ.

٢ ـ وصفت هذه الأوجه بأنها متعددة؛ لأن القرآن لم يقرأ بوجه واحد، وقوله: «متغايرة»: إشارة إلى وجوه الاختلاف بين هذه الوجوه سواء في اللفظ فقط مع اتفاق المعنى، مع أنه لا يوجد حرف قرآني يطابق الآخر من جميع الوجوه، ولا بد من زيادة المعنى فإن الزيادة في المبنى يكون معها زيادة في المعنى، أو كان الاختلاف في اللفظ والمعنى، ومن أمثلته الواقعة في القرآن ما قرىء في المتواتر: ﴿رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، والمعنى في هذا الحرف هو أنهم من عُتُوِّهم وطغيانهم طلبوا من ربهم عز وجل أن يباعد بين أسفارهم، وقرىء في حرف آخر: «ربَّنا بَعِّد بين أسفارنا»، بالمبالغة في فعل الأمر، ومعنى هذا الحرف: يشير إلى إلحاحهم وإصرارهم على هذا المطلب، وقرىء في حرف متواتر ثالث: «ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا» فعلاً ماضياً، ومعناه: فيه إخبار بما وقع منهم من الشكاية والتحسر، لمَّا تحقق ذلك ورأوا ما ترتب عليه من الشدة والمشقة، وهو تباين في المعنى ـ كما هو واضح ـ، كما فيه تباين في اللفظ[2].

وفيما سبق رد على من قصر الاختلاف بين الوجوه على نوع واحد هو: الترادف، وهو قول ابن جرير الطبري ومن وافقه.

---

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩: ٢٣).

(٢) انظر هذا التفصيل: د. عبد العزيز القارىء، حديث الأحرف السبعة، ص٩٧-٩٩.

٣ ـ أن هذه الأوجه وصفت بأنها منزلة، وهذا دليل على أن الرخصة إنما كانت في القراءة، واستخدام هذه الأوجه عند الحاجة إليها، ولا يعني هذا أبداً أنه يجوز الاستغناء عن شيء منها، لأن هذه الأوجه كلها منزلة، يعلمها جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ، ويلقنه إياها ثم يبلغها النبي ﷺ إلى الصحابة لكي يحفظوها ويقرئهم إياها، ويتخير لكل منهم ما يشاء حسبما يرى النبي ﷺ من أحوالهم، واستعداداتهم ولغاتهم ولهجاتهم.

٤ ـ قوله: «وجوه القراءة..»: لأنه ورد في الحديث كما سبق في قول النبي ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف...»، وقول جبريل ـ عليه السلام ـ: «إن الله يأمرك أن تقرأ أمتُك القرآن على سبعة أحرف...» وقول النبي ﷺ: «فاقرؤوا ما تيسر منه..»، وهذه الألفاظ صريحة في أن الأحرف شيء يتعلق بالقراءة.

٥ ـ قوله: «يمكنك أن تقرأ بأي منها، فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً..»: بدليل قول النبي ﷺ: «فأيما حرفٍ قرؤُوا فقد أصابوا..» أي أصابوا القرآن، ولا يجوز ترك شيء منها بالرأي أو التحكم الذي قد يفهم من بعض الأقوال التي قيلت في معنى الأحرف السبعة، بمعنى: أنها كلها كافية شافية ولا ترجيح بين شيء منها، إذ هي أبعاض القرآن، وهو متكون من مجموعها، ولذلك حرص عثمان رضي الله عنه عند كتابتها في المصاحف أن يثبتها برسم واحد حتى لا يتوهم أحد أن هناك ترجيحاً لبعضها على بعض.

٦ ـ قوله: «والعدد هنا مراد..»: فقد صرحت الروايات كلها بالعدد سبعة بدليل التدرج في إنزال الأحرف السبعة التي وردت في حديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم، وفيه: «أقرأني جبريل، فلم أزل أستزيده، ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف..»، وهذا التدرج لا يكون له فائدة إذا لم يكن العدد مراداً، ومراجعة النبي ﷺ جبريل عليه السلام دليل آخر على ذلك.

واستنبط بعض العلماء من قول النبي ﷺ: «على سبعة أحرف..»، أن استخدام النبي ﷺ حرف (على) دون غيره مشعر بالشرطية، وتقدير الكلام: أن تقرأ أمتك القرآن بأحرف متعددة على ألا تتجاوز سبعة أحرف... .

٧ ـ قوله: «بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أحرف..»: إن الناظر والمتتبع للقراءات القرآنية الصحيحة المتواترة يجدها على نوعين:

١ ـ مواضع الاتفاق: وهي لم يرد فيها إلا وجه واحد، وهو معظم القرآن.

٢ ـ مواضع الاختلاف: وهذه تبدأ من وجهين فأكثر وتصل إلى سبعة أوجه، ولكن باستقراء القراءات المتواترة، وجد بأن أقصى ما يمكن أن تبلغه هو ستة أوجه، وقد تصل في بعض الحالات إلى سبعة أوجه إذا ضم إليها الروايات الشاذة[١].

٨ ـ قوله: «وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير»[٢]: قُيدت السبعة كحد أقصى بالكلمة القرآنية الواحدة ضمن النوع الواحد من أنواع التغاير والاختلاف، وذلك احترازاً من التفريعات التي يُفَرِّعُها القراءُ خشيةَ التركيب في الطرق، فقد يكون في الكلمة الواحدة موضعان أو أكثر من مواضع الخلاف، كل موضع منها يندرج ضمن نوع من أنواع التغاير؛ فإذا جمع ما في ذلك كله من أوجه دون اعتبار للأنواع تَولّد عدد كبير من الأوجه.

ولمزيد بيان لهذه النقطة نضرب مثالين يوضحان المقصود:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، ففي ياء «الرحيم» عند الوقف ثلاثة أوجه مقروءة: القصر والتوسط والإشباع ثم في ميم: «الرحيم» مع ميم «ملك» وجهان من حيث الإدغام والإظهار، مع الوجهين الآخرين في: «ملك» بالألف وبدونها.

فإذا جمعت هذه الأوجه على اعتبار أنها موضع واحد، فمجموع الأوجه سبعة أوجه، ولكن اعتبار هذه المواضع موضعاً واحداً خطأ، فياء: «الرحيم» مد عارض، وهو موضع مستقل بنفسه فيه ثلاثة أوجه، والميمان المتماثلان بين لفظتي: «الرحيم» و«ملك» موضع مستقل بنفسه، وفيه وجهان، فلا يجمع أوجه المد العارض مع أوجه الميمين المتماثلين.

---

(١) د. عبد العزيز القارىء حديث الأحرف السبعة، وصلته بالقراءات القرآنية، ص٧٩-٨٧.

(٢) انظر هذا القيد مع أمثلته التي توضحه بتصرف يسير: د. عبد العزيز القارىء، حديث الأحرف السبعة، ص٩٠-٩٣.

فالمد العارض نوع من أنواع التغاير، واجتماع الميمين المتماثلين نوع آخر من أنواع التغاير، وكذلك الوجهان في: «ملك» نوع ثالث من أنواع التغاير.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، في هذه الآية عدة مواضع وقع فيها الخلاف: فلفظة «آدمَ» منصوبة مع رفع: «كلماتٌ»، وهي قراءة ابن كثير المكي، وقرأ باقي القراء العشرة برفع: «آدمُ» ونصب «كلماتٍ»، وهما وجهان صحيحان مقروءان في هذا الموضع.

وكذلك فإن الألف في: «فتلقى» فيها ثلاثة أوجه مقروءة: الوجه الأول: الفتح، والوجه الثاني: التقليل، والوجه الثالث: الإمالة، وفيها من حيث المد ثلاثة أوجه: القصر، والتوسط، والإشباع.

وكذلك فإن في ألف البدل في «آدم» ثلاثة أوجه مقروءة: القصر والتوسط والإشباع، وبين ميم (آدم) وميم (من) وجهان هما الإظهار والإدغام فإذا جُمِعَت هذه الأوجه كانت أكثر من عشرة، ولذلك لا بد من اعتبار كل نوع من أنواع التغاير على حدة، فالخلاف في فرش كلمتي: «آدم» و«كلمات» بالرفع والنصب والعكس نوع تغاير واحد، والأوجه في «فتلقى» نوعُ تغايرٍ في الفتحِ والتقليل والإمالة، ونوع آخر في مقدار المد المنفصل فيها، وأوجه مَدِّ البدل نوع مستقل من أنواع التغاير، ويكون كل نوع منها بمنزلة صور متعددة للأحرف السبعة في الكلمة الواحدة ضمن نوع التغاير المستقل، في كل نوع من الأنواع السابقة.

رابعاً: أمثلة للأحرف السبعة:

سأكتفي في التمثيل للأحرف السبعة بثلاثة أمثلة يتضح بها المقصود منها، وهي على النحو التالي:

١ ـ قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤]، فيه قراءتان متواترتان صحيحتان، القراءة الأولى: (مالك) بالألف بعد الميم، وهي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف، والقراءة الأخرى: (مَلِك) بغير ألف، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وحمزة وأبي جعفر[1].

---

(١) ابن مهران، الغاية في القراءات العشر، ص٧٥، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٢٧٣).

فهذان الوجهان يعتبران من الأحرف السبعة التي نزلت تخفيفاً على الأمة، وبلغت هنا حرفين.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فيه ثلاثة أوجه متواترة صحيحة، وهي: الوجه الأول: بشديد الفاء مع كسرها منونة، أفٌّ، وهي رواية نافع، وحفص عن عاصم، وأبي جعفر، والوجه الثاني بفتح الفاء من غير تنوين تخفيفاً «أفَّ»، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، الوجه الثالث: بكسر الفاء من غير تنوين، «أفِّ»، وهي قراءة باقي العشرة[١].

ففي هذا المثال تعتبر الأوجه الثلاثة من جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وبلغت هنا ثلاثة أحرف.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾[البقرة:٩٨] فيها خمسة أوجه متواترة صحيحة، ووجهان شاذان غير مقروء بهما، فالمجموع سبعة أوجه. أما الأوجه المقروء بها، فهي:

الوجه الأول: (جِبْرِيل) بكسر الجيم والراء وحذف الهمزة، وإثبات الياء، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وأبي جعفر ويعقوب.

الوجه الثاني: (جَبْرِيل) بفتح الجيم وكسر الراء وإثبات الياء من غير همز، وهي قراءة ابن كثير المكي.

الوجه الثالث: (جَبْرَئِيل) بفتح الجيم والراء وإثبات الهمزة مكسورة والياء ساكنة وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.

الوجه الرابع: (جَبْرَئِل) وهو الوجه السابق مع حذف الياء بعد الهمزة، وهي رواية أبي بكر بن عياش عن عاصم.

الوجه الخامس: وهو الوجه السابق حال الوقف، بتسهيل الهمزة بين بين ـ أي بين الهمزة والياء ـ، وهو وجه لحمزة[٢].

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٢: ٣٠٦-٣٠٧)، وابن الجزري، تحبير التيسير، ص١٣٥.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (٢: ٢١٩)، وابن الجزري، تحبير التيسير ص٩٥، وعبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرة، ص٣٧.

وأما الوجهان الشاذان غير المقروء بهما:

فالوجه الأول: (جَبْرَائِل) بألف قبل الهمزة وحذف الياء، وهي رواية الحسن البصري.

والوجه الثاني: (جَبْرَئِلَّ) بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة، ولام مشددة، وهي رواية ابن محيصن من «المبهج»[1].

في المثال السابق يتضح جلياً معنى الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن فهي وجوه متعددة، متغايرة نزل بها القرآن تصل في حدها الأعلى سبعة أوجه في الكلمة الواحدة ضمن نوع التغاير الواحد كما تقدم، وتبين أيضاً أن أقصى عدد للأحرف الواردة في المتواتر هو: ستة أحرف، ففي هذا المثال خمسة أوجه متواترة، وهي من جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، بمعنى: أن كلمة (جبريل) فيها خمس كيفيات للقراءة متواترة، ووجهان آخران شاذان.

وقد ذكر مكي بن أبي طالب رحمه الله تعالى مثالاً للأحرف السبعة في سورة الفاتحة وفي ذلك يقول: «مثال لاختلاف القراء في سورة الفاتحة مما هو جزء من الأحرف السبعة... مما روي عن السبعة المشهورين مما لا يخالف خط المصحف مما قرأت به...

قرأ عاصم والكسائي: ﴿مَالِكِ يَومِ الدِّين﴾ بألف، وقرأ باقي القراء ـ أي من السبعة ـ ﴿مَلِك﴾ بغير ألف.

وقرأ ابن كثير في رواية قنبل عنه: ﴿السراط﴾، و﴿سراط﴾ بالسين، وقرأ حمزة في رواية خلف عنه: ﴿الصِّراطَ﴾ بين الصاد والزاي. وقرأ ذلك باقي القراء بالصاد خالصة.

قرأ حمزة ﴿عليهم﴾ بضم الهاء، وكسرها باقي القراء.

قرأ ابن كثير والحلواني عن قالون عن نافع ﴿عليهم﴾ بضم الميم، ويصلانها بواو في الوصل خاصة.

---

(١) عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة، وتوجيهها من لغة العرب، ص٣١.

قرأ أبو عمرو ـ أي من رواية السوسي عنه ـ ﴿الرَّحيم مَلِك﴾ بالإدغام، وباقي القراء بالإظهار[1].

خامساً: الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف[2]:

يمكن تلمس الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف بالنظر في الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في معناها، وبما تتضمنه من اختلاف أوجه القراءة على النحو التالي:

١ ـ تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين. وهذا واضح في قول النبي ﷺ المتقدم: «يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط»، فقد كانت العرب قبائل متعددة، وكان بينها اختلاف وتباين في اللهجات واللغات وطريقة الأداء، فلو ألزمت الأمة بكيفية واحدة من كيفيات القراءة لشق ذلك على مجموع الأمة، وإن كان يخدم بعضها[3].

وهو تحقيق لقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[القمر: ١٧].

قال الحافظ ابن الجزري: «فأما سبب وروده على سبعة أحرف، فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفاً لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق... وكما ثبت صحيحاً: إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد، وذلك أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلى أقوامهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربيها وعجميها؛ وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتُهم ـ أي لهجاتهم ـ مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ، فلو كلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع...»[4].

---

(١) مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص١٣١-١٣٥.
(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٥٢-٥٣).
(٣) الزرقاني، مناهل العرفان (١: ١٤٥).
(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (١: ٢٢).

الفصل السادس

شبهات حول القراءات القرآنية وردها

حاول عدد من أعداء الإسلام قديماً وحديثاً إثارة الشبه والشكوك والمطاعن في القرآن الكريم، بغية صد الناس عنه وإبعادهم عن هدايته، وكان علماء المسلمين لهم بالمرصاد، فردّوا كيدهم في نحرهم، وبينوا بطلان هذه الشبه والافتراءات بالأدلة الدامغة، وانقلب أصحاب تلك الشبه خائبين.

وكانت الشبه المثارة على القرآن الكريم متنوعة في موضوعاتها وأساليبها ومصادرها، وسنقتصر في هذا الكتاب على عرض عدد من الشبه التي أثيرت حول القراءات القرآنية وردها بما يشفي الغليل ويداوي العليل.

الشبهة الأولى: عدم تواتر القراءات:

زعم عدد ممن لم يمهر في علم القراءات ولم يتمكن منه أن القراءات غير متواترة، لأنها منقولة بأسانيد آحاد، ولأنه لا يستطيع أحد أن يثبت تواترها، وقد ردّد هذه الشبهة عدد من العلماء[1].

ومنهم من اقتصر على نفي التواتر عن القراءات الثلاث بعد إثبات تواتر القراءات السبع، والزعم بأن القراءات الثلاث إنما هي مشتهرة مستفيضة فقط ولا تصل في ثبوتها إلى درجة التواتر.

الرد على هذه الشبهة:

التواتر: هو ما يرويه جماعة تحيل العادة وقوع الكذب منهم مصادفة واتفاقاً، عن جماعة كذلك من أول السند إلى منتهاه فلا يتحقق التواتر إلا إذا وجد العدد الموصوف بما ذكر في الطبقات من بدء السند إلى نهايته.

---

(١) ينظر مثلاً كلام الإمام الشوكاني في فتح القدير (١: ٤١٨): «ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة، يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها».

وهذا المعنى متحقق في قراءات الأئمة العشرة، فقد رواها معظم الصحابة عن رسول الله ﷺ، ورواها عن الصحابة التابعون، وأتباع التابعين فمن بعدهم، ورواها عنهم أمم لا يحصون كثرة وعدداً في جميع العصور والأجيال، ولم تخل أمة من الأمم ولا عصر من العصور ولا مصر من الأمصار من الكثرة والجمّ الغفير، ممن يروي القراءات وينقلها لغيره، إلى وقتنا هذا[1].

فالقراءات العشر متواترة جملة وتفصيلاً، وهو ما عليه أئمة القراءة والفقه والأصول[2].

أما الطعن في تواتر القراءات الثلاث أيضاً، فمردود أيضاً، فهي ثابتة كالقراءات السبع.

قال عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ): «والقول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به ممن يعتبر قوله في الدين»[3].

وقد عمد ابن الجزري إلى ذكر أسماء عدد من أئمة القراءة قرؤوا بالقراءات الثلاث من زمنه إلى أن وصل إلى الأئمة الثلاثة، والعدد في كل طبقة منها لم يقلّ عن الحد الأعلى للعدد الذي ذكره بعض العلماء لقبول التواتر، وعلق بقوله: «فثبت من ذلك أن القراءات لثلاث متواترة»[4].

كما أن قراءات الأئمة الثلاثة لا تخرج عن قراءة السبعة إلا في حروف يسيرة، وأبو جعفر من شيوخ نافع، وقرأ يعقوب على سلام الطويل، وقرأ سلام على أبي عمرو وعاصم، أما خلف فقراءته لم تخرج عن قراءة الكوفيين[5].

وأما أسانيد القراء فهي أسانيد آحاد، لأنه يستحيل إحصاء جميع من قرأ بهذه القراءة أو تلك، فهي قراءات ذائعة في مختلف البلدان وفي عصور متوالية، وليس مراد هذه الأسانيد الحصر بل التوثيق، ومع ذلك فلو جمعت الأسانيد المتداولة بين

---

(١) د. شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها ص٩٩.

(٢) ابن الجزري، منجد المقرئين ص٢٣، والنويري، شرح طيبة النشر (١: ١٣١).

(٣) نقله عنه ابن الجزري في منجد المقرئين ص٤٩ والنشر (١: ٤٤).

(٤) ابن الجزري، منجد المقرئين ص٤٥.

(٥) السالم محمد محمود الشنقيطي، الرد على من طعن في القراءات الثلاث ص٦١-٧٠.

القراء واستخرج منها أسماء الأئمة الذين قرأوا بالقراءات في العصور المتعددة لبلغ العدد المطلوب للتواتر وزاد عليه، ونسبة القراءة إلى نافع مثلاً لا يعني اقتصارها عليه بل هو المختار لتمثيل هذه القراءة من بين الآلاف الكثيرين الذين يقرؤون بها، ويرجع السبب في اختيار هؤلاء دون غيرهم إلى ملازمتهم تلك القراءة، وتجردهم للإقراء وإفنائهم أعمارهم في هذا العلم، مع الثقة والعدالة وحسن السيرة، فإضافة القراءة إليهم: «هي إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»[1].

الشبهة الثانية: أن مصدر اختلاف القراءات رسم المصحف:

حيث كان المصحف خالياً من النقط والشكل وطبيعة رسم بعض كلماته بالحذف أو بالزيادة أدت إلى اختلاف أوجه قراءة ألفاظه، فالرسم ـ عند مثيري هذه الشبهة ـ هو الذي حدا بابن عامر إلى أن يقرأ (شركائهم) مجرورة بدلاً من أن يقرأها ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ لأنها هكذا في المصحف[2]، واعتماداً على موافقة الرسم قرأ بعض القراء: (سأورثكم) بدلاً من ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾[3] إلى غير ذلك من الأمثلة[4].

الرد على هذه الشبهة:

أن هذا الزعم يرده الواقع، فاختلاف القراءات مصدره التلقي عن رسول الله ﷺ وليس رسم المصحف، حيث لم يكونوا يعتمدون على الكتابة أصلاً، وحين كتب عثمان المصاحف وأرسلها إلى الأمصار الإسلامية بعث مع كل مصحف قارئاً ليعلم الناس القراءة الصحيحة[5]، ولو كان جائزاً للناس استخراج القراءات المختلفة من

---

(١) ابن الجزري، النشر (١: ٥٢).

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وهي مرسومة في مصاحف أهل الشام بالياء وفي بقية المصاحف بالواو، والغريب أن ممن ردد هذه الشبهة الزمخشري في تفسيره (٢: ٤٢) حيث قال: «والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم).

(٣) من قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] وهذه القراءة أوردها الزمخشري في الكشاف (٢: ٩٤)، وأبو حيان في البحر المحيط (٤: ٣٨٩).

(٤) ينظر مثلاً: غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، ص٧١٧-٧٢٨.

(٥) عبد الفتاح القاضي، تاريخ المصحف الشريف، ص٥١.

الرسم لما احتاج الأمر إرسال القارىء مع المصحف، فمدار اختلاف القراءة الرواية لا الرسم.

ومن أوضح ما يرد به على هذه الشبهة، وجود ألفاظ وردت في المصحف في أكثر من موضع، ويحتمل رسمها أن تقرأ بأكثر من وجه، إلا أن اختلاف القراء فيها محصور ببعض هذه الأماكن، فلفظ (ملك) مثلاً ورد في مواضع أولها ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وقد اختلف القراء في هذا الموضع فقرؤوه بالألف وبدونها، أما بقية المواضع فلم يختلفوا فيها مع ما كان قراءتها رسماً ولغة بهذين الوجهين وبغيرهما من الأوجه الكثيرة[1].

وهذا يدل على أن القراءة إنما تؤخذ بالمشافهة والسماع ولا تؤخذ من رسم المصحف وخطه[2].

فخلو المصحف من النقط والشكل كان معيناً له على استيعاب القراءات الصحيحة والأوجه المتعددة، ولم يكن موجباً للاختلاف أو مصدراً لهذه القراءات، والاعتماد في القراءة إنما هو المشافهة والنقل والتلقي.

الشبهة الثالثة: جواز القراءة بالمعنى:

ردد هذه الشبهة عدد من المستشرقين وأتباعهم زاعمين جواز إبدال لفظ مكان آخر إذا كان يؤدي المعنى نفسه، معتمدين على بعض روايات الأحرف السبعة وآثار عن عدد من القراء يمكن أن يدل ظاهرها على ما ذهبوا إليه[3].

---

(١) مثل: مَلَّاك، مليك، ومَلْك، ومِلْك، ومَلِكَ، ومَلِكُ، ومَلَكَ يومَ، ومالكَ (انظر: أبا حيان، البحر المحيط (١: ٢٠).

(٢) أورد عدداً من الأمثلة المؤكدة لهذا الأمر: عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ص٤٩-٨٢ ود. محمد سالم محيسن، المغني في القراءات العشر المتواترة (٣: ٣٧٩-٤٠٣).

(٣) للوقوف على تفصيل هذه الشبهة يراجع جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي ص٢٦و٢٧ ولتفصيل الرد عليها يراجع:
عبد الصبور شاهين، تاريخ القرآن ص٧٧-٨٦.
ومحمد أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم ٢٠٩-٢١٢.

الرد على هذه الشبهة:

لو كانت القراءة بالمعنى حاصلة فعلاً لكان بين أيدينا الآن آلاف المصاحف المختلفة نتيجة لذلك.

وإن القول بجواز تبديل لفظ بآخر يؤدي إلى ذهاب الإعجاز الذي هو من أهم مميزات القرآن الكريم، وإن كل لفظ فيه مقدر في موضعه خير تقدير، ومعبر أصح تعبير، ولا يمكن أن يسدّ أي لفظ آخر مسدّه.

وأما ما اعتمد عليه مثيرو هذه الشبهة من روايات وآثار، مثل حديث: «ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة»[1] وما يروى عن ابن مسعود أنه كان يقرىء رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣-٤٤] وكان الرجل يقول: طعام اليتيم فقال له ابن مسعود: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر. قال: نعم. قال: فقل[2]، فإنها لا تصلح حجة لهم، فالحديث يراد به تبيين أن الحروف التي نزل بها القرآن متفق مفهومها، لا يكون في شيء منها المعنى وضده، ولا يختلف الوجه منها عن معنى وجه آخر بما يضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده.

أما الأثر المروي عن ابن مسعود فإنه ضعيف السند لا يصح الاحتجاج به[3]، وعلى فرض صحته فإنه يحمل على أنه أراد توضيح المعنى له ليكون ذلك وسيلة إلى النطق بالصواب، قال القرطبي: «ولا حجة في هذا للجهال من أهل الزيغ أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره، لأن ذلك إنما كان من عبد الله تقريباً للمتعلم وتوطئة منه للرجوع إلى الصواب واستعمال الحق والتكلم بالحرف على إنزال الله وحكاية رسول الله ﷺ[4].

---

(١) رواه الطحاوي في مشكل الآثار (٨: ١١٣)، والطبري في تفسيره (١: ٤٦)، وأحمد في المسند برقم ٨٣٩٠ (١٤: ١٢٠) وقال محقق المسند شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(٢) رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن ص١٨٣، وأورده الفخر الرازي في تفسيره (٢٧: ٢١٥).

(٣) انظر: تعليق محقق فضائل القرآن على الحديث، ص١٨٣.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٦: ١٤٩).

الشبهة الرابعة: تناقض معنى القراءات:

زعم المستشرق جولد زيهر: وجود التناقض بين القراءات في المعنى، واستدل على ذلك بالقراءتين المتناقضتين في أول سورة الروم، أولاهما ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ بالبناء للمجهول، و﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ بالبناء للفاعل والقراءة الثانية ببناء (غلبت) للفاعل و﴿سيغلبون﴾ للمفعول، وهاتان قراءتان متعارضتان في المعنى[1].

الرد على هذه الشبهة:

إن القراءة الأولى، وهي ببناء ﴿غُلبت﴾ للمفعول هي القراءة المتواترة الصحيحة، أما القراءة الثانية ببناء (غَلبت) للفاعل فهي قراءة شاذة، والقراءة الشاذة لا تقوى على معارضة القراءة الصحيحة ولا تصلح لمقابلتها، فالقراءة الشاذة ليست قرآناً، ولا يجوز قراءتها على أنها من القرآن، أو إيهام السامع ذلك، وإنما تروى للاحتجاج بها في الفقه واللغة أو للعلم بها[2] ولذا فلا ينبغي أن يقال إن في هذا الموضع قراءتين، بل هي قراءة واحدة صحيحة والقراءة الأخرى لا تصح ولا تعدّ قراءة[3].

وعلى فرض التسليم بصحتها فإنه يمكن الجمع بين القراءتين، بأن كلاً منهما تتحدث عن حادثة، فالقراءة الأولى تتحدث عن انتصار الفرس على الروم، وتبشر بانتصار الروم على الفرس خلال بضع سنين، وأن ذلك النصر المبشّر به سيترافق مع نصر آخر للمسلمين على المشركين، وهذا ما حصل فقد تزامن انتصار الروم على الفرس، مع غزوة بدر التي انتصر فيها المسلمون على المشركين.

أما القراءة الثانية فتخبر أن الروم انتصروا على سواد الشام وتبشر المسلمين بالانتصار على الروم بعد ذلك ببضع سنين، وقد غزا المسلمون الروم في السنة التاسعة من نزول الآية وفتحوا بعض بلادهم.

فهذا المعنى الذي أفادته هذه القراءة لا يتناقض مع المعنى الذي أفادته القراءة الأخرى، لأن التناقض لا يتحقق إلا إذا توارد شيئان متضادان على أمر واحد وفي زمن

---

(١) جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص٢٩.

(٢) القسطلاني، لطائف الإشارات (١: ٧٢).

(٣) ابن الجزري، النشر (١: ٤٩) وعبد القيوم السندي، صفحات في علوم القراءات (١٣٤).

واحد، فلو قلنا: حضر زيد وذهب عمرو، وحضر عمرو وذهب زيد في الوقت نفسه، فقد اجتمع الذهاب والحضور في زمن واحد وهذا تناقض، ولو قلنا: حضر زيد وذهب عمرو أمس، وحضر عمرو وذهب زيد اليوم، فلا تناقض، لحصول الأمرين في زمنين مختلفين[1].

ولم يسعف الواقع هذا المستشرق أن يجد مثالاً واحداً فيه تعارض بين قراءتين متواترتين، ولو وجد لفرح به وسارع إلى نشره وإذاعته، ولكن اختلاف القراءات اختلاف تنوع وتغاير وليس اختلاف تعارض وتناقض[2] ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

الشبهة الخامسة: مخالفة بعض القراءات اللغة العربية:

طعن عدد من علماء اللغة وغيرهم في بعض أوجه القراءات، ظناً منهم أنها تخالف اللغة، أو لأنها تخالف المشهور من مذهبهم[3]، ومن ذلك طعنهم في قراءة حمزة (والأرحامِ) بالجر، وفي قراءة ابن عامر: (شركائهم) بالياء، وفي قراءة (إنّ هذان لساحران) بتشديد إنّ وبالألف بعد الذال، وفي قراءات أخرى لمخالفتها المشهور من قواعد اللغة.

الرد على هذه الشبهة:

القراءات المتواترة الصحيحة كلها موافقة للغة العربية ولو بوجه فصيح أو أفصح، وهذا أحد شروط القراءة المقبولة[4]، وقد قام العلماء بتتبع جميع القراءات التي طعن فيها أو ردّها بعض النحاة أو غيرهم، وتبيين وجهها في اللغة، فمخالفة القراءة لوجه من وجوه اللغة لا يعني مخالفتها للغة، واللغة واسعة فيها المشهور والضعيف، والنادر والغريب، وكان الأولى بأئمة النحو الذين تسرعوا في ردّ بعض أوجه القراءة أن

---

(١) عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ١١١-١٢٢، وأحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، ص٩٨-١٠١.

(٢) د. السيد رزق الطويل، في علوم القراءات، ص٢٧.

(٣) د. السيد رزق الطويل، في علوم القراءات، ص٦٦، ود. محمود الصغير، القراءات الشاذة، ص٥١٨-٥٣٢.

(٤) أبو شامة، المرشد الوجيز، ص١٧١.

يعدّلوا موقفهم وأن يجعلوا ما جاءت به القراءة أساساً لقواعد النحو لا العكس، وقد وقف هذا الموقف عدد من أئمة النحاة المعتبرين كابن مالك وأبي حيان وابن هشام.

وأما قراءة حمزة (والأرحامِ) بالخفض من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بعطف لفظ الأرحام على الضمير المتصل وهو الهاء، المجرور بالياء، في (به) فهي جائزة عند الكوفيين، واحتجوا بقراءة حمزة وبعدد من الشواهد من نثر العرب وشعرهم، ومنها قول الشاعر[١]:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

فلفظ الأيام مخفوض بالعطف على الكاف في بك، والتقدير: بك وبالأيام.

ولذا رجح ابن مالك جواز مثل هذا العطف فقال في ألفيته[٢]:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا

والتجرؤ على ردّ مثل هذه القراءة خطير، فهي ليست قراءة حمزة وحده، ونسبتها إليه لاشتهاره بها، وقد قرأ بها كثيرون منهم: الأعمش، وابن أبي ليلى، وطلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وحمران بن أعين، والأسود بن يزيد بن قيس، وزر بن حبيش، وعلقمة بن قيس، وزيد بن وهب، ومسروق بن الأجدع[٣] فهؤلاء جميعهم من شيوخ حمزة، وهي بذلك ثابتة عن رسول الله ﷺ فمن ردّها فقد ردّ على النبي ﷺ، وهذا مقام خطير محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو[٤].

وأما قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾ [الأنعام: ١٣٧] وفيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهو غير جائز عند البصريين إلا للضرورة[٥]، وخالفهم عدد من الأئمة وقالوا بجواز

---

(١) أورده ابن خالويه في: الحجة في القراءات السبع ص١١٨، وأبو زرعة في حجة القراءات ص١٩٠ وغيرها.

(٢) ابن مالك، ألفية النحو والصرف، باب العطف، ص٤٨.

(٣) ابن الجزري، غاية النهاية (١: ٣١٥ و٣٤٣) ومواضع أخرى والنشر (١: ١٦٥).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٥: ٤).

(٥) أبو البركات بن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن (١: ٣٤٣).

ذلك[1]، معتمدين على هذه القراءة، وهي قراءة ابن عامر العربي الفصيح أعلى القراء العشرة سنداً[2]، وقراءته موافقة لقراءة أهل الشام، وموافقة لرسم المصحف الشامي (شركائهم) بالياء[3] ويؤيدها عدد من الشواهد منها قول الشاعر[4]:

حملتُ إليه من لساني حديقة سقاها الحِجَى سقيَ الرياضَ السحائبِ

أي: سقي السحائبِ الرياضَ.

وأما قراءة ﴿إنّ هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣] بالتشديد وبالألف، فقرأ بها نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر وتحتمل هذه القراءة أكثر من توجيه، منها[5]:

١ ـ مجيئها على لهجة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة، الذين يلزمون المثنى الألف دائماً فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان.

٢ ـ (إن) بمعنى نعم، فتكون غير عاملة، وتكون (هذان) مبتدأ، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان)، ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

٣ ـ أن أصلها: إنه هذان لهما ساحران، وحذف ضمير الشأن، وهو اسم (إن) وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر (إن)، ثم حذف المبتدأ الثاني وهو (هما).

وبهذا يتبين لنا أن ما يوجه إلى القراءات من طعن مردود على قائله، والقراءات كلها موافقة للغة العرب، وكان الأولى بالنحاة أن يتجنبوا هذه المزلة وأن يجعلوا القراءات أساساً لقواعد النحو، والعجب من النحاة أنهم يثبتون لغة ببيت أو عبارة قد تكون لمجهول، ولا يثبتونها بالقراءة المتواترة من أئمة السلف.

---

(١) كابن مالك (شرح الكافية الشافية) ص٩٧٨، وأبي حيان، البحر المحيط (٤: ٢٣٠)، وابن المنير، الانتصاف (٢: ٤١) والسيوطي، جمع الجوامع (٢: ٥٢).

(٢) الذهبي، معرفة القراء الكبار (١: ٨٢).

(٣) الداني، المقنع ص١٠٣.

(٤) البيت لأبي الطيب المتنبي، ديوان المتنبي ص٢٢٨.

(٥) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (١: ٣٧-٣٩)، ود. أحمد الغامدي، تخريج أوجه الإعراب ص٧٢ و٧٣.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد وقفنا لإتمام هذا الكتاب الذي نرجو أن يجد فيه الدارس بغيته مما يتعلق بعلم القراءات القرآنية.

ويقتضي المقام أن نورد أبرز الأفكار التي وردت في هذا الكتاب والنتائج التي توصل إليها، فمن ذلك:

١ ـ عرض أهم روايات حديث الأحرف السبعة، وأقوال العلماء في معناها، ومناقشة تلك الأقوال، وصولاً إلى تقرير الرأي الذي يرجحه الباحثون. وإعطاء بعض الأمثلة الموضحة، ثم بيان الحِكم المستفادة من نزول القرآن على سبعة أحرف.

٢ ـ الحديث عن جمع القرآن الكريم في عهد عثمان رضي الله عنه، وأهمية ذلك في فهم معنى الأحرف السبعة وبيان الفرق بين جمع القرآن في عهد أبي بكر وجمعه في عهد عثمان رضي الله عنهما.

٣ ـ توضيح العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات العشر المتواترة.

٤ ـ الحديث عن مفهوم علم القراءات ونشأته كعلم مستقل والمراحل التي مرَّ بها، وبيان الشروط المعتبرة في قبول القراءَة أو ردّها، وأنواع القراءات ومصدرها، ودور ابن مجاهد في نشأة نظام القراءات السبع، وأثره على التأليف في القراءات، وموقف العلماء من صنيعه.

٥ ـ بحث موضوع القراءات الشاذة وأنواعها وحكمها، ورواتها، وأهم المؤلفات فيها وطرق معرفتها، وبعض الأمثلة التوضيحية.

٦ ـ تقسيم القراءات القرآنية حسب اعتبارات عديدة، كاعتبار نوع الاختلاف الواقع في الكلمات القرآنية أمن الأصول هو أم من الفرش، واعتبار نسبة القراءات لناقليها للتفرقة بين القراءَة والرواية والطريق، وبيان الخلاف الواجب والخلاف الجائز.

٧ ـ التعريف بالقراء العشرة بشيءٍ من التفصيل بحيث يتضمن التعريف اسم القارىء ونسبه وأهم شيوخه وتلاميذه وصفاته وأقوال العلماء فيه وبيان تاريخ وفاته. وكذا التعريف بالرواة عن القراء العشرة، وأسانيد القراء متصلة إلى النبي ﷺ.